

قَدْ جَانِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي هَذَا صِرَاطًا

وَعَنْهُ كَيْسَتْ مَنْ فِي عِلْمِهِ كَمَلًا	وَنَاقِصُ الْعِلْمِ نُطْقًا كَانَ يَكْثُرُهُ
فَالصُّغْرُ بِالصُّوَّةِ لَا يَكُونُهُ إِذْ تَحْمَلُ	وَالصُّوَّةُ لِلصُّغْرِ لَا لِلتَّيْبَرِ إِذْ تُفَرِّقُ

ضَوْءُ السِّرَاجِ
فِي

تَبَيِّنِ طَرِيقَةَ الْأَعْوَجَاجِ

وَيُلَقَّبُ أَيْضًا بِهِ

تَبْيِيحُ الْخَوَانِ عَلَى تَمَوُّهِ الْمَذْيَابِ

وَأَنْ مِنْ أَفْرِ الْإِنْسَانِ مَنَظِقُهُ	فَأَصْمَرٌ وَلَا تَقْتَحِنُ بِكَ أَلَمْ تَخْفَضَا
فَضْلُكَ الْمَاءِ فِي الظَّلَامِ يَعْرِضُهُ	إِذَا تَكَلَّمَ صِلَ الْبَرِّ وَتَقَضَا

لَا تَأْكُلْ فِي حَسَنِ الْمَطَابِعِ الْكَارِئِ فَمَجْنُونٌ كَأَمْثَالِ نَيْتِ بَيْتِ

٢٩٢٢
الف ٢٥
صَوْنُ السَّرَاحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في ضلالٍ عن طريقته الأعوجاج والصلاة والسلام على
من أرسله الله سراجاً منيراً، وبشر على لسانه بان المؤمنين فضلاً كبيراً، سيدنا محمد الذي جعل
اختلاف أمة رحمة للمؤمنين وعلى آله وأصحابه وأتباعه ما دام الاهتداء بضوء سراج شرعنا
لاخواننا أجمعين أما بعد فقد سُئِلَ في السنة الماضية وهي الخامسة والعشرون ثلثة
والف من الهجرة النبوية على صاحبها الفضل الصلاة والسلام والبركة النجاة، مولانا الأعظم وشيخنا الأكرم
الحبر المنور وصاحب النور والتهذيب العلامة الفاضل والفهمامة الكامل مفتي الديار الإسلامية
على مذهبي الشافعية والحنفية الذي له يد طول في الفروع والأصول وصولاً بحجة في مسائل
العقول والمنقول

عجائب تحقيقاته قد تبككت
وان رمت فـهـذا جليل المكانة
فاعظم به حجاباً بحكام شرعة
ومحمود اخلاق ومعود سيرة
وعزها حقاً ومن غير مريبة
واجداً الأبرار باب صفوة
فـدأ علوم دأره يا أحسبتي

عجائب تحقيقاته قد تبككت
فان شئت قل هذا نواحي عصره
بلى قد غدا في عصرنا هيئتنا
فقيه جليل فاضل متشدد
ومنع اسرار العلوم جميعها
وأبأه الامجاد أخبار شرعنا
فمن بيته تبدوا الفتاوى لهندنا

امام زمانه وهما اوائيه شيخ العلماء المولوي محمود دام فيضه بعون الله العبود،
 عن تكملة الصلاة على الجنائز بعد ان صلى عليها مع اولياء الميت فكيف الحكم فيه عند الحنفية ^{فصية} والشافعية
 وان كان امام الجماعة الثانية شافعيًا فهل يجوز الحنفية الاقتداء به مقلدين للامام الشافعي ^{عليه} رحمه الله
 على عرض حصول الثواب لم لا يجوز وهل العبرة في الصلاة على الميت جماعة ثانية بمذهبهم ام بذهب
 من يصلي عليه واذا صلى الشافعي على الجنائز مقتديا بآراء عاد الصلاة عليها اما ما فهل يجوز للاحناف
 الاقتداء به ام لا **فاجاب** دام فيضه على مذهب الحنفية بما حاصله اذا صلى على الجنائز مع ^{الولي}
 لم يخرج لاحد ان يصلي بعده واستدل لذلك بما قال في الهداية وان صلى الولي لم يخرج لاحد ان يصلي
 بعده لان الفرض يتأدى بالاول والمقتل بها غير مشروع انتهى واجاب على مذهب الشافعية بمضمون
 ما في فتح المعين مستدل بما قال فيه ولو صلى عليه فحضر من لم يصلي ندب له الصلاة عليه وقبح فرضا
 فينبويه ويشاب قراه والافضل فعلها بعد الدفن للاتباع ولا يندب لمن صلاها ولو منقروا اعاكها
 مع جماعة فان اعادها وقعت نقلا انتهى ثم قال ويجوز للاحناف اعادتها في جماعة ثانية مقلدين
 لمذهب الشافعي كما هو متعارف في الحرمين الشريفين من قد جازيلا واستدل بما قال في رد المحتار وان يجوز
 له العلم بما يخالف ماعمله على مذهب مقلدا فيه غير امامه مستحاضة شرطه انتهى بما قال العلامة الشيخ
 عبد الحق الدهلوي في مدارج النبوة من انه سئل شيخه في الحديث على بن جابر الله عما هو متعارف في الحرمين
 الشريفين من انه اذا اجاز الخبر بان فلانا الصالح مات في بلد من بلاد الاسلام يصلي عليه الشافعية ويشاب
 بعض الحنفية فاجاب بان صلاة الجنائز دعاء فلا بأس به انتهى تقريرا وبما قال في المناقب لاحدية الامر
 ما ذكره مولانا الجليل ام فيضه ما يدل على دعواه ثم قال ام فيضه بل ثبت ان بعض الاكابر من العلماء الحنفية
 صلى اماما على الجنائز في الجماعة الثانية واستدل لذلك بما قال العلامة الذهبي في سير النبلاء في ترجمة شيخ
 الحنفية تاج الدين ابى اليمن زيد بن حسن الكندي قال ابن الكمال في الكندي يوم الاثنين سادس احوال

٥٤
 قال في رد المحتار
 وكل لا يجوز ان يكون
 انشأه فيكون الايمان
 مكن من كذا صريح به
 العلامة الطحطاوي
 في حاشيته على رد المحتار
 وسأيت لذلك مزيد
 بيان ان شاء الله تعالى
 ١٥

سنة ثلاث عشرة وستمائة واهم عليه فاضى القضاة جمال الدين بن المحرستانى فقامهم بظاهره بالخير ليس
 شيخ الحنفية جمال الدين الحصري فقامهم بالجبل الشيخ موقى الدين شيخ الحنبلي وشيعة الخلق ودفن بآبته لم
 وعقد له العزاء تحت المنبر يومين انتهى ثم قال ان شيخ الحنفية جمال الدين الحصري الذى قامهم عليه ثانيا هو
 شارح كتاب الجامع الكبير للامام محمد وذكر حاله فى الطبقات الحنفية هكذا كان اما فاضلا انتهت
 اليه رياسته اصحابا بحنفية فزماه تفقه على الشيخ الامام فخر الدين فاضل خان اخذ العلوم فى الفقه
 وكان من تلامذته الخاصة اشتغل فى الفقه عنده وبلغ رتبة الكمال انتهى ثم قال دام فيضه ولا عتبا
 فى الصلاة على الميت مرة ثانية بمذهبهم بالاعتبار بمذهب من يصل على عليه كما صلى على الامام ابى حنيفة
 ست مرات مستدلا بما قال العلامة السيوطى فى تبليغ الصحف بمناقب الامام ابى حنيفة وصلى عليه
 (على ابى حنيفة) ست مرات ولم يقد وعلى دفنه الى العصر لكثرة الزحام انتهى ثم قال دام فيضه وفى مذهب
 الشافعية اذا اعاد الصلاة على الجنازة تقع صلاة نفل او يصح عندهم افتداء المفترض بالمتنفل
 فاذا تصح صلاة الاحناف الذين صلوا خلف الشافعى الذى يعيد الصلاة على الميت مقلدين لمذهب
 الامام الشافعى رضى الله عنه مستدلا بما قال الامام النووي ورحمته الله فى المنهاج وتصح قدوة المؤد
 بالقاضى والمفترض بالمتنفل وفى الظهر بالعصر بالعكس انتهى والله اعلم انتهى تحريبا المقصود
 من الفتوى لسمائة بسراج الفتوى لولا ان العلامة محمود دام فيضه وشهد بصحتها عدة من العلماء
 الحنفية والشافعية فطبعها احد من الشافعية مع بيان سبب اشتاعة الفتوى وكان فيه جوابا على ما ذكر
 فى عمدة الفتوى للبيكوري وكانت هذه الواقعة واقعة سنكون فى ما وقعت لفتح من نسخ سراج الفتوى
 فى يد مولانا المولى زاهد حسين المهربرى التادري الحنفى دام كرمه حصل له اضطراب شديد
 فشرع فى لكثارة عليها مع التعب والنصب الا انها ما نمت الا بعد نحو سنة وسماها طريقة الهدى
 وشهرها بالطبع وكل من اطلع عليها يعلم ان مولانا الزاهد دام كرمه هدى فى طريقة الهدى

له
 فى نسخة
 معقولة

منفرداً حال من الموصول وإنما لم تندب بالثاني وث وقع ذلك فيما نقله بالتكثير أعادتها لأن
المعادى إلى التكرار فلو استعمل مفعولاً لمصلحة بمعنى الإعادة كما توهم مولانا الزاهد أم كرمه فقل أي
تطوع وهذه أي صلاة الجنازة لا يستعمل بالبناء للمفعول لا للفاعل كما توهم مولانا المذكور بها
نائب عن الفاعل الضمير المجزوم يعود إلى اسم الإشارة لا إلى الإعادة كما توهم مولانا الزاهد أم كرمه
لعمد ومرد ذلك أي لا يستعمل بها يعني لا تيان بصوتها فقل من غير جنازة شرعاً منصوب برفع الخبر
وقيل تندب له الإعادة كغيرها هذا مقابل لقوله ولا يندب وقد حذف مولانا الزاهد أم كرمه
لأنه تندب إلى عادة على هذا القول وهو لا يرضى به نعم إن ذكر صاحب الجعانة هكذا وقيل تكرهه للإعلاء
لا يحذف قبل يذكره بالفرج والسر فيكون ذلك القول مرضياً عنده ولو كان غير صحيح ثم أعلم أنه لما كان
الحاصل على ترجمته أن صلاة الجنازة لا تصير نقلاً بالإعادة قوله أنه رد لقول صاحب فتح المعين
فإن أعادها وقت نقلاً انتهى ليس الأمر كذلك فقله ودره في فهم معنى العبارة نعم هو الكاشف
لدفائق مسائل الشافية **قوله** هم أسكود كرنيكي كچه ضرورت نهين خود شارح اس كتاب كا
اس قول كود كر چكا هي الخ **اقول** ما فهم مولانا الزاهد أم كرمه مافي فتح المعين ولا مافي
حاشية العامة الطالبين وذلك لأن صاحب فتح المعين لما ذكر عدم ندب الإعادة مع الجماعة أخذ
منه المحتش بالاولى عدم ندب أعادتها منفرداً على ذلك كغيره بقوله لأن المعاد نقل الخ فإني قد
المحتش على مؤلف فتح المعين فافهم **قوله** جواب دوسرا خود فتح المعين ك عبارت جواس عبارت ك
بعد هي جسكو جناب مولوى محمود صاحب ام كرمه حذف كرد في الخ **اقول** لا حاجة إلى ذكر ذلك
وقد حذف مولانا الزاهد من عبارة أعانة الطالبين هذه العبارة (وقيل تندب له الإعادة كغيرها)
وما ذاك إلا لعدم الحاجة إلى ذكر ما هو في مقابلة الصحيح كما تقدم فكذلك هذا لأن صاحب
فتح المعين كاشف لم يسلح غيره ما اعتد به بل عتد ان الإعادة مباحة على أن جواز الإعادة المذكور

فی سراج الفتویٰ لاینافیہ خلافی الاولیٰ فای عراض من کثرت زلاتہ فی الطریقۃ علی صاحب السراج
 فنأمل قوله یعنی مکروہ ہے اقول هذا مبني على عدم الفهم لان هذا الاختلاف يعني
 ان الاعادة مباحة ام خلاف الاول انما هو على القول الاول الصحيح المذكور في المنهاج (ومن ملى
 لا يصيد على الصحيح) فنجد بعضهم معناه لا يتعقب اعادتها فتكون مباحة وعند بعضهم معناه
 يستتبع علم اعادتها فتكون خلاف الاولى ومن احتد الاول صاحب فتح المعين ويسمى لذلك
 مزيد بيان واما كون الاعادة مكروهة فنقول غير صحيح كسائر الاقوال الثلاثة فنفسه بخلاف
 الاول هنا بالمرءه ليس بصحيح فنأمل قوله خلاف سنت وخلاف اولي از جمله مكروها
 ست اقول ليس هذا على اطلاقة بل هو مقيد بما اذا كان للكرهية دليل اخر فيكون المعنى
 بعض خلاف سنت وخلاف اولي از جمله مكروها ست قال في التحفة والآفة عندى انه
 (اي تقيض عينيه في الصلاة) لا يكره ان لو يخيف ضرا انتهى وكتب العلامة الشرافي عن ش
 (على الشبرا ملسي) مانصه قول المتن (لا يكره) اي ولكنه خلاف الاولى انتهى وفي امانة الطالبين
 مانصه وقوله (وفي عموم نظر) اي في عموم ما ذكر من كراهية الترتيب لكل السنن اي جعل
 ذلك عاما في كل السنن نظره وجهه انه لا يلزم من طلب الشيء كراهية تركه بل بعضه مكروه و
 بعضه خلاف الاولى انتهى قوله او كرها امانة الطالبين شرح فتح المعين نے تحت اس قول کے لزم
 اقول قد تقدم انه وقع الاختلاف في ان الاعادة مباحة ام خلاف الاولى فظاهرا
 يصنع صاحب فتح المعين اعتماد الاول ومفهوم عبارة شرح الروض اعتماد الثاني وحاصل
 عبارة الامانة تبين ذلك على ان هذا الاختلاف لا يضر جواز الاعادة وكون المعادفلا
 فنأمل قوله بل اس عبارت سے صاحب مجموع کے جو کہتا ہے الخ اقول ليس هذا عجبا
 من مولانا الزاهد ام كرمه لانه ما فهم من اول الامر عبارات المنهاج وشرحها ولا عبارات

انما مبني هذا القول
 على مولانا الزاهد
 بان مؤلف المذكورة
 في كتاب الشافعية
 نفسه هو كاشف
 لردائق المسائل
 الشافعية ۱۲۷

بأقرب كتب الشافعية فيصدر منه مثل هذه الكلمات لان غاية ما يلزم من عبارة المجموع ان
 الاعادة خلاف الاول فهو لا ينافي جوازها ولا وقوع المعاد نفلا كما تقدم وقد ذكرنا الشرح
 في حواشي التحفة عن المجموع واذا اعادها وقعت له نفلا انتهى **قوله** كبره منده صحيح اور
 قول مفتي به امام فخرى رحمة الله عليه كما هي **اقول** هل ينافي ذلك جواز الاعادة لا
 على ان الواجب عند تعارض كتب النوى مراجعة كلام معتدي المتأخرين واتباع ما رجحوا
 منها كما في التحفة وغيره فانقد روح الشبر المسمى اخذا من النهاية والغنى ان الاعادة مباحة
 وهو ظاهر المنهاج والبيدليل ظاهر فتح المعين فثامل **قوله** اور باقى دوسرا اقوال غير معتبر
 اور مردود هين **اقول** ان كان المراد به الاقوال الاربعة غير الاول فلا فائدة فيه
 لولا ان الزاهد ولا كلام لنافيه ايضا لانه غير مضر لما ذكر في سراج الفتوى لانها كانت على القول
 الاول الصحيح المفتى به وهو عدم ندب اعادتها فان اعادها وقعت نفلا وان كان المراد به
 هو القول بان الاعادة مباحة فغنية ما تقدم على ان الاتيان بصيغة الجمع حينئذ عبث
 فثامل **قوله** كسواسطيكه نماز جنازة نقل نهين هوئى ساقه اعاده كه **اقول** في هذه
 الترجمة غلط كما في نظيره فانقد وينما ياتي **قوله** معنى كقول ثانى اور ثالث كورد كر نبكى كچه
 خجرت نهين كيونكه خود صاحب فتح المعين نه رد كر چكا هي انخر **اقول** لو يذكرها
 صاحب فتح المعين فضلا عن رد هابل ذكر من الاقوال ما هو صحيح ومعتد فلا يلزم منه
 رد غيرهم نعم يلزم منه عدم اعتداده فلا تلازم بين الرد وعدم الاعتداف فثامل **قوله** حصل
 لولا ان الزاهد ام كرهه فرج وسرور وانسباط بالقول الرابع والخامس مع كونهما من اقوال
 غير صحيحة ولهذا امر بذكرهما عن احد بل في كبر لالتها لان غرضه المنع عن الاعادة
 ولو كانت جائزة على القول الصحيح المفتى به وغرضه هذا مخالف لما ذكر في كتب الشافعية

لا
 اى كبره من
 خلاف الاول
 هو الصحيح
 عند الامام
 رحمة الله

قال العلامة الكردى فى حاشيته الصغرى على المنهج القويم لا يطلب فعلها مرة بعد اخرى لكنه
لا يمنع فعلها وان لم يطلب انتهى فمائل قول برن هو و قول مبن معنى كى تعارض هو ا هـ .
اقول هذا هم منشأ عدم معرفة الفرق بين الاعادة والمعادة وعدم معرفة معنى لا يتنقل
وكتب العلامة القليوبى عن الامام النوى رحمه الله تحت قول المحلى (لا ينطوع بها) اى لا يوافق
بصورتها تطوعا من غير جازاة انتهى وفى حاشية العلامة الكردى ما نصه وفى المجموع معناه
انه لا يجوز ابتداء بصورتها من غير جازاة بخلاف صلاة الظهر فيجبوتها فاعلا ابتداء بلا سبب
انتهى وقال فى بشرى الكريم ومعنى لا ينطوع بها لا يوافق بها ابتداء على صورة التقلية اى
من غير جازاة بان يصلحها بلا سبب او المعنى لا يطلب فعلها من فعلها اولا ومع ذلك لو صلا
ثانيا ولو مراد او منفردا وقت فاعلا مطلقا انتهى فليس المراد لا يوافق بصورتها فاعلا ولو على جازاة
فماذا عرفت الفرق بين الاعادة والمعادة (اى ذا عرفت ان الاول مصدر والثانى اسم مفعول)
وعرفت معنى لا يتنقل بها (اى لا يوافق بصورتها تطوعا من غير جازاة او لا يطلب فعلها من
فعلها اولا) لانهم المتعارضين لذللك فزيد بيان ان شاء الله تعالى فانهم متبصر
بقوله مكر قول اول كى ليل جوهره بر صاحب غنجان كيا اظهر من الشمس الخ اقول لما وقع
التعارض على نعم مولانا الزاهد امكرمه بين قول المعنى وعلى الاول لو صلى ثانيا وقعت صلته
فاعلا على الصحيح اه وبين قولهم ومن صل على ميت منفردا وفى جماعة لا يعيد ها اى لا يسلم له
اعادتها على الصحيح اه وفتح مولانا الزاهد امكرمه احدهما (وهو عدم سنية الاعادة) دون
الاخر وهو وقوع المعادة فاعلا بقول المعنى لان الجازاة لا يتنقل بها اه هذا عجيب من
علامته الزمان وهامة الاوان حيث لم يعرف الفرق بين الاعادة والمعادة فزعموا انها تنقل
والحال انه يعرف ذلك من له ادق دراية اذا الاول فعل الفاعل الثانى مفعول له ولا يلزم من هذا

سنية الاعادة عدم سنية المعادة فان المتعارض شتم اعلم ان قولهم لان الجحاسة
لا يتنقل بها انما هو تعليل للقول الاول الصحيح كما هو معلوم لدينا ولديكم وهو عند نذب
الاعادة فان اعادها وقعت نفلا وبه وقع الافناء في السراج وقد بينا معنى لا يتنقل بها
وهو عدم الاتيان بصورتها نفلا من غير جنازة او عدم طلب فعلها ممن فعلها او لا فهذا
لا يضر الاتيان بصورتها نفلا حالة وجود الجنازة الا ان ذلك الاتيان غير مندوب بمعنى
انه لا يحصل له ثواب والباقي يقع مندوبا بمعنى انه يحصل له ثواب ويحجب لذلك فريدينا
فتأمل فان هناك قد قصر قوله پس جويته كقول صحيح كـ مقابلين واقع هو كب تابل حجت
هو سكتي هي اقول هذا حق اطهره الله سبحانه وتعالى على لسان مولانا الزاهد ام كرم فراده
بالقول الصحيح هو قول المغني ومن صلى على ميت منفردا وفي جماعة لا يعيد هـ اي لا يسلم اعادتها
على الصحيح اهـ وبه وقع الافناء في سراج الفتوى ومقابله الام قول الاربعة الباقية المذكورة
في المغني غيره ومن جعلتها قول مولانا الزاهد بكراهة الاعادة تارة وبمنعها اخرى فنبت على
قوله كما هو الواقع قوله لا يكون تابلا للحجة لانه في مقابلة الصحيح المعبر عنه بالاول قال في
المغني وعلى الاول لو صلى ثانيا وقعت صلاته نفلا على الصحيح انتهى سند كرايض ان شاء الله تعالى
ما يتحقق بذلك فانظر للتبصر فقوله بل اسئله ما نحن فيه من دليل كرهان هي اقول
نعم ليس بقولكم وهو كراهة الاعادة او منعها دليل قوي لان في مقابلة الصحيح واما قولنا وهو
عدم مندوب الاعادة وان اعادها وقعت نفلا وهو الصحيح عند النوى وغيره فالدليل القوي موجود
وقد ذكره النوى في شرح المذهب هو التطوع بها اي الاتيان بها تطوعا حالة وجود الجنازة ولهذا
كانت المعادة نفلا وان لم تندب الاعادة (اي وان لم تطلب من فعلها اولا) على الصحيح بل
يثبت الذي ليس فحس قولهم لان الجنازة لا يتنقل بها اي لا يوقى بصورتها نفلا من غير جنازة

بل يوثق بصورتها فقلنا مع جنازة فافهم فان هلك بمراحل عن درك المسئلة مع انك علامه لثبوت
وفهمه الاوان **قوله** اورامام فوئى ح روضة الطالبين مين فرمات هين الخ **اقول** ذكر
فيه عمد استحباب الاعادة على الاصح فهذا وامثاله لا ضرر لنا به بل هو عين دعوانا كما بينا امر ا
قوله اور شرح المحلى على المنهاج مين ه **اقول** ينقل مولانا الزاهد اكرمه مثله هذه
العبارة التي حاصلها عمد استحباب الاعادة على الصحيح وان اعادها وقعت فعلا نزعها منها مؤيدة
لدعواه وليس الامر كذلك بل هي مؤيدة لدعوانا كما قد منامرات وكرات ثم لما ذكر المحلى
توجيه الفتى عن اصل الروضة ونقصه عن شرح المذهب حصل بذلك النقص اضطراب شديد
لمولانا الزاهد فان تصيب الاعتراض عليه بما لا يعا به لانه مضى في حقناية الاضرار اذ به ثبت
التطوع بصلاة الجنازة في الجملة فحق از شاء الله تعالى نبين الجواب لذلك الاعتراض **قوله**
اور به نماز هين هو قى ه نقل: يحج اسك بل كم مكروه هو قى ه الخ **اقول** في هذه الترجمة نراه
لا يصد مثلها من له ادنى يانة فضلا عن مولانا الزاهد اكرمه لان عبارة شرح المحلى هكذا
وهذه الصلاة لا تطوع بها ليس فيها ذكر الكراهة لا صراحة ولا كناية بل ثبت في ضمن تلك العبارة
الايان بها تطوعا حاله وجود الجنازة كما بينا سابقا **قوله** جواب سكا به كد عورتون كيلى نماز
جنازة ترهنا مستحب يجماعت شافى المذهب مين اختلافه الخ **اقول** قال المحلى في شرح
المنهاج وعلى الاصح يمين ان لم يكن رجل صلات للضرورة منفردات وسقط الغرض فحينئذ تحب
لهن الجماعة وقيل فتحب فحجنازة المرأة انتهى في وقوع الاختلاف هل تحب لهن الجماعة في صلتهن
على الجنازة ان لم يكن معهن رجل ام لا تحب امرو وقوع صلتهن مع الرجال على الجنازة فاختار
امر آخر فليس استحباب الجماعة او عدمه في صلتهن على الجنازة شرطا لاستحباب صلتهن معهن
مع الرجال عليها فاما اصل مطلبنا فانه حصل ذلك الاضطراب فادنا الامر بغيره والمراد به

قوله **يسر** صوابه **صاف** معلوم هو أنه كغيره من جماعت نماز جنازة بها استحباب **العلم**
اقول هذا من زلات قلم مولانا الزاهد أم كرمه يضحك عليها من له ادنى دراية فان
العلامة المحلى لما ذكر عن اصل الروضة توجيه النفي (اي نفى استحباب الاعادة) بان العادة تكون
تطوعا وهذه الصلاة لا يتطوع بها ذكر بقضه عن شرح المذهب بصورة تكون صلاة الجنازة فيها
تطوعا وهي صلاة النساء مع الرجال على الجنازة فانها تقع نافلة في حقهن فثبت ان صلاة الجنازة
يتطوع بها فتدعى ان قوله ليس تأبلا للجنة مكابرة فثأمل قوله **قوله** اور شرح منهاج مبین
صاحب شرح مذهب والاجوكها **اقول** فيه غلط فينبغي اسقاط لفظ صاحب اولفظ ولا
وايض شرح المنهاج ليس لصاحب شرح المذهب وانما هو المحلى كما تقدم ذلك عن مولانا الزاهد
دام كرمه وصاحب شرح المذهب هو الامام النووي رحمه الله تعالى فافهم مطبنا ولا تضرب
قوله به عجب كلام مضطرب **اقول** نعم انه عجيب مضطرب في حق مولانا الزاهد أم كرمه
لانه وقع له الاضطراب من اول الامر كما ذكر ذلك في مقدمة طريقته وكل من وقع له الاضطراب
يتعجب ويضحك من غير شئ يتعجب وآما في حق المطاين فليس بعجيب ومضطرب فاستمع
مطبنا ما نذكره من معني عبارة شرح المذهب على الصحيح (وهو عدم استحباب الاعادة)
لو صلى ثانيا صححت صلاته وان كانت (اي الاعادة لا العادة كما قوهم مولانا الزاهد أم كرمه)
غير مستحبة وتقع (اي العادة اي الصلاة التي اعيدت) فلا انتهى فثأمل ونعلم الفرق

الحس وجه التاملان هذا النقص انما يوحه اذا كان معنى قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها مطلقا واما اذا كان
معناه لا يتطوع بها من غير جنازة كما ذكرنا ذلك عن العلامة الكروني وغيره فلا يرد هذا النقص كما يتبين على العلامة القليوبي
في حاشيته على ترح المحلى لان على هذا المعنى فيهم ان هذه الصلاة يتطوع بها حاله وجود الجنازة وهو عين ما ذكر
في النقص في الجملة ثبت ان هذه الصلاة لا يتطوع بها فاذا فهم فقد اطلنا في التفسير بالله هيد من يتساءل الواسط مستقيم ١٢

بين الاعادة والمعادة فاذا لا تتجيب ولا تضطرب بل تكون مطمئناً قوله اورآب هي كتهاه
 وه نماز غير مستحب هي اورآب هي كتهاه وه نماز نفل كركي واقع هو هي **اقول** هذا من كلام
 فهم مولانا الزاهد ام كرمه وهي كثيرة في طريقته فالامام النووي رحمه الله لم يقل في شرح
 المذهب ان المعادة غير مستحبة وانما قال فيه وقع نفل نعم ذكر فيه الاعادة غير مستحبة بقوله
 وان كانت (اي الاعادة) غير مستحبة فبين الاعادة والمعادة فرق لم يفهمه مولانا الزاهد
 دام كرمه فنشأ الاعتراض على الامام النووي رحمه الله عدم فهم كلامه ولعمري ما قيل
 ؛ وكن عايب قوله صحيحاً ؛ واقتنه من الفهم السقيم ؛
قوله اس نماز كو غير مستحب يعني مستحب نهين بولنا كوكيا كه وه نفل نهين بولنا هر دايكي
 بات هي الخ **اقول** هذا بناء الفاسد على الفاسد **قوله** اگر امام شافعي رحمه الله عليه سے
 اس نماز جنازه ميان کوئی معتبر روایت آئی ہو تو شافعی مذہب کے علماء ميان اس قول میں اس قدر
 اختلاف نہيں ہوتا **اقول** نعم اذا لم يوجد نص الامام الشافعي في مسئلة فالاصحاب يستخرجونها
 من كلامه رضي الله عنه فاذا وقع الاختلاف بينهم فيها فالمتقى به هو ما صححه الشيخان النووي
 والرافعي رحمهما الله تعالى وان وقع الاختلاف بينهما فالفتوى على قول النووي كما هو مذکور
 في كتب الشافعية **قوله** رجب کوئی مسئلہ ميان اختلاف ہوتا ہے تو اس مسئلہ ميان امام غزالی
 اور امام فووی رحمۃ اللہ علیہما کا قول معتبر ہے **اقول** فيه غلط فينبغي ذكر الامام الرافعي
 بل الامام الغزالي رحمهما الله تعالى كما ذكرنا قال في فتح المعين اعلم ان المعتدل في المذهب للحكم
 والفتوى ما اتفق عليه الشيخان فما جزم به النووي فالرافعي فما رجحه الاكثر فالاعلم فالأوضح انتهى
 اعلم ان كلام النووي رحمه الله في شرح المذهب (وهو المسمى بالمجموع) كان عجيباً ومضطرباً
 في حق مولانا الزاهد دام لطفه والحال انه من افضل كتبه وهذا يقول ان قول النووي هو المقبول

قوله في الاعادة
 من كلام الامام
 النووي رحمه الله
 عليه السلام في
 شرح المذهب
 المسمى بالمجموع
 ص ١٠٠

والمعتبر عند الشافعية فلعله لم يتعلم ان شرح المذهب من كتب النووى والا لم يقل ان هذا
 كلام عجيب ومضطرب بل يطلب لذلك معنى صحيحا ولو من الشافعية صاذا الله عن سوء الادب
 في حضرات الائمة رضي الله تعالى عنهم **ثم اعلم** ان الذى صححه النووى والرافعى رحمهما الله
 في هذه المسئلة هو جواز الاعادة ووقوع المعاد نفلا فوقع الافناء في سراج الفتوى في موقعه
 ولنعم ما قيل في الفضل ما شهدت به الاعلاء في الحمد لله على ذلك **قوله** ليس
 نظر كرتي اس قول كى امام نووى رحم كقول دوباره نماز جنازه نهين پڑھنے كيلے اختيار كى الخ
اقول هذه سفسة من مولا نالزاهد ام مجده اذ ليس معنى ما قال النووى رحم في المنهاج
 ومن صلى لا يعيد على الصحيح اه اى لا تجوز له اعادتها بل المعنى لا يستحب له اعادتها كما نقل
 ذلك مولا نالزاهد ام كرمه عن شرح المحلى وغيره ونقل ايض غير مخرقة عن روضة الطالبين وهي
 من كتب النووى رحم عدم استحباب الاعادة الا انه دام مجده نسي ذلك بسبب الخطا الذى حصل
 له عند رؤية سراج الفتوى وما نقل ام لطفه عن الامام النووى رحم الله قط انه اخبر كرتي
 الاعادة فضلا عن جوازها **قوله** اور روضة الطالبين مين فرمائي هين الخ **اقول** الذى
 صرح به النووى رحم الله في الروضة هو عدم استحباب الاعادة فاذا هو مؤيد لما ذكر في سراج الفتوى
 فليس عند مولا نالزاهد دام كرمه تمييز بين الدلائل في ذلك في الحقيقة هو موافق لما ذكر
 في السراج طائانه مخالف له وما ذاك الا بسبب الاضطراب الذى نشأ له خالة معاينة
 السراج وما احسن قول الامام البوصيدى رحم في قصيدة البردة
 في تذكر العين ضوء الشمس من بعد في وينكر الفم طعم الماء من سقم
قوله اور شافعية كاهم هي ايك قاعده هي الخ **اقول** قال الخطيب في شرح المنهاج فان قوى
 خاين ان الاصح المشعشعته قبايله والاى وان لم يقو الخلاف فاقول الصحيح

المشعر بضاد مقابله لضعف مدركه انتهى لميت شعري لاى غرض ذكر مولانا الزاهد
 سلمه الله تعالى هذه القاعدة ثانياً ذكرها على غرض ان هناك قولاً باستحباب الاعادة في جماعة
 وذلك القول صحيح كما يدل عليه قول الروضة وامامنا صلى منفرها فلا تستحب له اعادتها
 في جماعة على الاصح اهـ بذلك القول يكون في حقه مضار غاية الاضرار ولذا حذف من عربا
 اعانة الطالبين وإن ذكرها على غرض الاعتراض على صاحب السراج دام فيضه بأنه ينبغي
 الافناء بكراهة الاعادة او حرمتها على القول الصحيح الذي يكون في مقابلة الاصح يرجع عليه
 انه لا يجوز الافناء بما يكون في مقابلة الاصح وان كان صحيحاً لانه من جملة الاقوال الضعيفة
 قال البكري في حواشي فتح المعين نقلاً عن فتاوى الديلمي واما الاقوال الضعيفة فيجوز
 العمل بها في حق نفسه لاحق الغير المريد اشتد ضعفها ولا يجوز الافناء ولا الحكم بها والقول
 الضعيف شامل بخلاف الاصح وخلاف المصنف وخلاف الاوجه وخلاف المتجه واما
 خلاف الصحيح فالقالب انه يكون فاسداً لا يجوز الاخذ به انتهى ثم اعلم انه قد تقدم
 مراراً عن المنهاج وغيره ان من صلى لا يعيد هاهنا لا تستحب له اعادتها على الصحيح
 (المسعر بضاد مقابله) فان اعادها وقعت نقلاً وقد جرى مولانا صاحب السراج دام فيضه
 على ذلك الصحيح فاي اعتراض عليه من ذكر هذه القاعدة فنامل قوله تنبيه اقول
 يذكر مولانا الزاهد امر كهذا في هذا التنبيه تفصيل ما علم من قواعد الشافعية على ما في غير
 الفاسد وهو الكاسد قوله اگر كوتى كى امام نودى دم منهاج مین تحریر فرمائی بن
 ومن صلى عليه لا يعيد هاهنا على الصحيح اقول في هذا النقل زيادة وعبارة المنهاج هكذا
 ومن صلى لا يعيد على الصحيح قوله یعنی جو شخص کہ نماز جنازه پڑھی یا بار بار پڑھ
 اگر نیکو مع فرمائی هین او پر مذهب صحیح ایسے اقول هذا ابوستان عظیم علی امام النوبختی

رحمہ اللہ لان عبارتہ فی المنہاج ہکذا ومن صلی لا یعید علی الصحیح اھ قال المحلی فی شرحہ
ومن صلی لا یعید ای لا یتحب لہ الاعادۃ انہی وکتب للعلامة البرسی ما نصہ (قوله ای
لا یتحب الخ) ہی عبارة الروضة انتہی وھی من کتب النوری رحمہ اللہ وقال العلامة الخطیب
فی معنی المنہاج بشرح المنہاج ومن صلی علی میت منفردا وفي جماعة لا یعید ہا ای لا یسن
اعادتها علی الصحیح انتہی وقال العلامة الرملي فی نہایۃ المحتاج الی شرح المنہاج ومن صلی
علی میت جماعة او منفردا لا یعید ہا ای لا یتحب لہ اعادتها علی الصحیح فی جماعة ولا افراد
انتہی وکتب ع ش (قوله لا یتحب لہ اعادتها) ای فیکون مباحا انتہی نعم قد فہم مؤلفا الذہب
د امر کہہ من قول المنہاج (لا یعید) ان الامام النوری ح منع عن الاعادۃ والحال انہ ما فہم
ہذا المعنی احد من شراح المنہاج لا المحلی ولا الخطیب لا التلمی ولا غیرہم قال العلامة الکرمی
فی حواشی المنہج القویۃ الضعی لا یطلب فعلہا (ای صلاة الجنازة) مرة بعد اخرى لکنہ
لا یتبع فعلہا وان لم یطلب انتہی قال الشیخ ابن حجر فی الایعاب وھذا لا یتقبل بہا
ای لا تقبل مرة بعد اخرى علی ما زعمہ الزکرکی وینبی حملہ علی ان المراد انہ لا یطلب فیہا
ذلک لانہ یتبع لما مرہ ما یردہ انتہی **قوله** اور بعض کتب میں شافعیہ کے کچھ ہی
اگر کو نے بار ثانی اعادہ کیا تو وہ نماز نفل ہوتی ہے اور منذ صبح کے **اقول**
فیما یہام بان النوری ح لم یذکر ذلک کما یعلم مما یأتی ووہہ ہذا باطل فقذ کر مولانا ذہب
کہہ عن شرح المہذب المسمی بالمجموع وھوں افضل کتب النوری ح وقوع المعاد نفل علی الصحیح
فلعلہ لم یعلمہ نہ من کتبہ کما تقدم **قوله** جب امام فوتی اعادہ نہ کرے اور منذ صبح
کے کر کے فرمائے تو اب مقابل سکا خطا ہی یا نہین **اقول** معنی ما قال النوری فی المنہاج
ومن صلی لا یعید علی الصحیح اھ ای لا یتحب لہ الاعادۃ علی الصحیح کما نقض لہ مؤلفا الذہب

اع
عن
ان
المجموع
من
کتبہ
ذہب
۱۲

عن المحلى فاذا لا يستحب له الاعادة على القول الصحيح المذكور في المنهاج وبه وقع الانشاء في مرجح الفتا
 يكون في مقابلته الاقوال الاربعة الفاسدة ومن جعلها قول مولانا الزاهد امام مجده بكرهه الاعادة
 تارة وبمنها اخرى **قوله** اورجولوك **اقول** يعنى غير الامام النووي رحم على ما في غيره الفتا
 ووهه الكاسد كما تقدم **قوله** جب به قول صحيح هو اقوام نووي كافرمان اصحيح كـ
 مقابل مين خطاهو كايانين **اقول** هذا غلط فاحش منشأه عدم اطلاع علامة الزمان
 وشماعة الاوان كاشف مسائل فقه الحنفية والشافعية المواقف فكانت الاحاديث النبوية، وكونا
 الزاهد ام كرمه على كتب الشافعية اعلم انه علم على القول الاول المعبر عنه بالصحيح (وهو عندنا
 الاعادة مطلقا) **الشرع بفساد مقابلته** (وهو بتدبيرها مطلقا) **او بتدبيرها** الشخص دون اخر او كرمها
 او حرمتها ان اعادها قيل تقع (اي المعادة) **نفلا** (وهو الصحيح) وقيل (رفع) **فرضا** (وهو الصحيح)
 قال في الايعاب فان اعادها وقت نفلا كما في المجموع فم نقل عن القاضي انها تقع فرضا كصلاة
 الطائفة الثانية انتهى وقال المحلى في شرح المنهاج وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانيا صح صلواته
 وان كانت غير مستحبة وتقع نفلا وقال القاضي حسين فرضا انتهى قال العلامة القليوبي (قوله
 وتقع نفلا) هو المعتمد انتهى وعلى غير المعتمد تقع فرضا وهو قول القاضي حسين وقال في التحفة
 واذا اعاد وقت له نفلا انتهى وكتب الشرواني ما نصه (قوله وقت له نفلا) اي كما في المجموع وهذا
 خارج عن القياس اذ الصلاة لا تعتقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا كصلاة
 الطائفة الثانية انت هي وقال في المغنى وعلى الاول (المعبر عنه بالصحيح) وهو عدم سنية اعادتها
 لو صلى ثانيا وقت صلواته نفلا على الصحيح في المجموع وهذه خارجة عن القياس لكن الصلاة اذا
 لم تكن مطلوبة لا تعتقد بل قيل ان هذه تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية انتهى اذا عرفت
 هذا يتضح لك انه اختلف على القول الاول المعبر عنه بالصحيح في صفة وقوع المعاد فتيل تقع نفلا

المعبر عنه بالصحيح

وهو الصحيح وفيل نفع فرضا وهو غير الصحيح فاذا ايكون في مقابلة القول بوقوعها انقلا القول
 بوقوعها فرضا لا القول بعدم ندب لاعادة كما توهم مولا نال الزاهد دام كرمه بل يكون هذا القول
 الصحيح في مقابلة بنية الاقول الاربعة المذكورة في المغنى وغيره فتأمل آل هنا تمت المباحثة
 في مسألة الشافعية رحمهم الله ونشرع بعون الله تعالى في المباحثة في مسألة الخفية رحمهم الله
قوله بضرورة شافعي مذهب كى تقليد كرك الخ **اقول** يفهم منه ان مولا نال الزاهد دام كرمه
 قائل بجواز التقليد عند الضرورة ولكن يمنع عنه عند عدمها وهو باطل لعدم الدليل لذلك
 بل الدليل الشرعي يقتضى جواز التقليد قال في رد المحتار ناقل عن التخرير للحق ابن الهمام
 فلو التزم مذهباً معيناً كبنى حنيفة والشافعي فقيلاً بلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلتزم وهو
 الغالب على المنع لعدم ما بوجبه شرعاً انتهى ملخصاً قال شارحه المحقق ابن امير حاج بل الدليل الشرعي
 اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيه فيما احتاج اليه وهو ناساوا اهل الذنار والسؤال انما يتحقق
 عند طلب حكم الحادثة العينية فاذا اثبت عند قول المجتهد وجب عمله به واما التزامه فمثبت
 من السمع اعنباره ملزماً لها انتهى ما في رد المحتار فافهم ترشد **قوله** هرگز خفيه كجاو نهين
اقول هذا كلام واه ليس له دليل لان الفقهاء لم يمتنعوا عن الارخال من مذهب المذهب
 فضلا عن التقليد اذ كان ذلك لغرض صحيح محمود شرعاً كما لا يخفى على من له اطلاع على كتب الفقه
 وذلك الغرض موجود في واقعة الفتوى وهو حصول الثواب بسيجي لذلك فزيد بيات
 ان شاء الله تعالى فتأمل **قوله** حسباً كرهى رد المحتار من كتاب الصلاة كاخيهين هـ الخ
اقول لم يفهم العلامة كاتف دقائق مسائل فقه الخفية مولا نال الزاهد دام كرمه ما فى ذلك ولا
 ما فى الرد لانه ان علم ذلك حق العلم لم يعترض على مولا نال المجيب دام فيضه وهما انما انقل عبارة الرد
 اولاً ثم انقل ما كتب صاحب الرد قال في رد المحتار وكره تخريمها وكل ما لا يجوز مكره وصلاة مطلقاً

ولو قضاء او واجبة ونفلا او على جنازة وسجدة تلاوة وسهوا لا شكر قنينة مع شروق العوام
فلا يمنعون من فعلها لا يضر بتركها والاداء الجائز عند البعض او تركها في القنينة

وغيرها انشئ وكتب العلامة الشامي ما نصه (قوله عند البعض) اي بعض المجتهدين كالامام

الشافعي هنا (قوله كما في القنينة وغيرها) وعزاه صاحب المصطفى الى الامام حميد الدين عن شيخه الامام

المجوب والى تمس الائمة الحلواني وعزاه في القنينة الى الحلواني والنسفي فسقط ما قيل ان صاحب القنينة

بناه على مذهب المعتزلة فمن ان العاصي له الخيار من كل مذهب ما يفي به والصحيح عندنا ان الحق واحد

وان يتبع الرخص فسقاه انتهى فعلم ما ذكره صاحب الدر من انه لا يمنع العاصي من فعل صلاة الصبح

مع الشروق لانها جائزة عند الامام الشافعي رضي الله عنه اذ لا يمنع العوام من الصلاة على الجنازة

بعد ان صلى الولي فضلا عن الاقتداء خلف الشافعي الذي يعيد الصلاة عليها لانها جائزة في مذهب

الامام الشافعي رضي الله عنه فذكره مولانا الزاهد عن رد المحتار مؤيد لما ذكر في سراج الفتوى لانه

لم يفهم ما ذكره صاحب الدر ولا ما ذكره غيره لانه حصل له الاضطراب في دل الامر فلا مؤاخذة به

قوله خلاصة اسكاهيه هي كه بس ساقط هو جكا ده جو كه اكياتها الخ **اقول** نعم لما سقط ذلك

ثبت ان العاصي لا مذهب له بل مذهب مذهب مفتية عندنا معاشر اهل السنة والجماعة فما ذكره

في الدر المختار مبني على ذلك قال في رد المحتار قالوا العاصي لا مذهب له بل مذهب مذهب مفتية

وعله في شرح التحرير بان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب على حسب

اول من قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فداوى امامة اقواله وما غيره من قالنا حنفيا حنفيا

لم يصير كذلك بحجج القول بقوله انا فقيه او نحوها انتهى **قوله** بل من دليل سر رد المحتار كيجب

صاحب دليل رد المحتار كى لا يردود **اقول** هذا مبني على عدم الفهم بل ما ذكره مولانا

المهكري مؤيد لما ذكره مولانا الحيدري فيضه كما بينا سابقا **قوله** كونه اسكو مذهب صحيح كرك

نہین لکھنا ہے **الخ قول** ہذا من جملة ما هذى به مولانا المہکری دام کرہ فی طریقۃ الہدای لان
 الذی یکون فی مقابلۃ ما ذکرہ المہکری عن الرد والصحیح عندنا عند اهل السنة والجماعة (الخ الحق
 واحد اھو القول بان الحق متعدد کما لا یخفی علی من لہ ادنی عقل لا ما ذکرہ مولانا الجیساہ فیضہ
 من جواز التقلید فافہم فان فہمک قد قصر **قوله** اور تتبع رخص ہر مذہب فسی ہے **اقول**
 الاولیٰ عندنا علی ما لہ لیس یفسد ان کان التما علی ان کلامنا لیس تتبع الرخص لانا الکلام فی التقلید ہو لیس یفسد
 بل یحصل بلہ ثواب اذا کان لغرض صحیح محمود شرا قال فی المختار عن التاخر خانیۃ ولوان رجلا برئ من مذہبہ
 (بالکلیۃ اوفی بعض المسائل) باجتہاد وضح لکان محمودا مأجورا انتہی فاما **قوله** سوال اگر
 کوئی کہے کہ امام ابو یوسف و دیگر ذریا یک چاہ کے پانی سے غسل کئے تھے **الخ قول** لما ثبت
 من ذائقۃ الامام ابی یوسف رحمہ اللہ جواز التقلید ولو بعد العمل وکان ذلک مخالفا لما فی
 زعم مولینا الباطل و وہہ العاطل حصل لہ اضطراب شدید فاورد ہا علی صورۃ السؤال
 لان یجیب عنہا بما لا یعبأ بہ اعاذہ اللہ تعالیٰ عن التقص **قوله** جواب اول ہم اس وایت کے
 قبول کرتے نہین **اقول** لا ضرر بعدم قبول مولانا الزاہد دام کرہ لانہا مقبولۃ عند تحقیق
 الخفیۃ حتی یقلوہا واستدلوا بہا علی جواز التقلید بعد العمل قال العلامة المحقق الشافعی
 فی رد المحتار عن العقد الفرید للشرنبلالی ان لہ التقلید بعد العمل کما اذا صلی طائفا صحتہا
 علی مذہبہ ثم تبین بطلانہا فی مذہبہ وصحتہا علی مذہب غیرہ فلہ تقلیدہ ویجتزئ
 بتلك الصلاۃ علی ما قال فی البرزانیۃ ائمہ روى عن ابی یوسف انه صلی الجمعۃ مفقلا
 من الحمام ثم اخبر بفارۃ مینۃ فی بئر الحمام فقال تأخذ بقول اخواننا من اهل المدينۃ اذا بلغ
 الماء ثلثین لور یحل حبثا اھ انتہی فیکون قول مولانا الزاہد دام کرہ غیر مسموع بل یکون
 ہرمیا وراء النظر **قوله** کیونکہ ظاہر الروایت کے خلاف ہے **اقول** یقال احد من الخفیۃ

انها مخالفة لظاهر الرواية نعم صحة سلامته رحم كانت مخالفة لظاهر الرواية فلذا قلنا اهل المدينة
 لتكون سلامته صحيحة فلا وجه لعدم قول هذه الرواية لانه لا يلزم من كون الشيء مخالفا
 للمذهب المخفية عدم جواز تقليده اذا كان ذلك موافقا للمذهب آخر قوله جواب دوسرا
 كيذكر امام ابو يوسف رحمه فعل كنه هونك اقول هذا وهم فاسد وزعم كاسد لانه
 قد ثبت عند محققه المخفية هذه الرواية عن الامام ابى يوسف رحمه الله حتى نقلوها في كتبهم
 واستدلوا بها على جواز التقليد بعد العمل انكارها لا يكون الامكارة قوله كيكونه
 امام ابو يوسف مجتهد في المذهب اقول نعم هو مجتهد في المذهب ليس مجتهدا
 مطلقا كابي حنيفة والشافعي رحمه الله تعالى وكل من ليس مجتهدا مطلقا يجب عليه
 تقليد المجتهد المطلق اما ابى حنيفة واما غيره من سائر المجتهدين رضى الله تعالى عنهم
 قال في نهاية الزين في شرح قرة العين ويجب على من لم يكن فيه اهلية الاجتهاد المطلق ان
 يقلد في الفروع واحدا من الائمة الاربعة المشهورة انتهى وقال السيد العلوي في الفتاوى المكية
 واعلم انه لا بد للمكلف غير المجتهد المطلق من التزام التقليد لمذهب معين من مذاهب
 الائمة الاربعة انتهى وقال فيها ايضا واما العالم الذي لا يبلغ رتبة الاجتهاد (المطلق)
 فهو كالعامة في وجوب التقليد انتهى وقال العلامة الباجوري في تحفة المريد على جوهرة
 التوحيد يجب على كل من لم يكن فيه اهلية الاجتهاد المطلق ولو كان مجتهدا مذهب او
 فتوى تقليد امام الائمة الاربعة في الاحكام والفروعية وما جزم به الناظم هو مذهب
 الاصوليين وجمهور الفقهاء والمحدثين واحتجوا بقوله تعالى فاستأخوا اهل الذكر ان كنتم
 لا تعلمون فاجاب السؤال على من لم يعلم ويترتب عليه لاخذ بقول العالم وذلك تقليد له
 انتهى فاشاع للامام ابى يوسف رحمه الله ان يقلد اهل المدينة كما ساع له تقليد الامام

له على اهل المدينة
 كما سيجي بيان ذلك
 عند البحث عن التيقن
 فانهم
 هـ مـ
 انظر اموالا
 الى ما نقله عن
 ونسجه غير المجتهد
 المطلق بل من مجتهد
 التقليد والله كان
 مجتهدا في بعض المسائل
 هـ ١٣ مـ

إلى حنيفة رحمه الله فأنامل **قوله** أنكو اپنے اجتہاد کے خلاف کرنا ہرگز جائز نہیں۔
اقول لم يوجد في واقعة الامام أبي يوسف رحمه الله مخالفة لاجتهاده حتى يقال انه
 لا يجوز له المخالفة لاجتهاده لانه لما اخبر رحمه الله بغارة مينة في بئر الحمام وجد صلاة
 فاسدة على مذهب الحنفية وصحتها على مذهب اهل المدينة فاخذ بقولهم على سبيل التقليد
 لا على سبيل الاجتهاد فضلا عن المخالفة فيه كما يدل عليه قوله رحمه الله فاخذ بقول اخواننا
 من اهل المدينة الخ فثبت من فعله هذا جواز التقليد بعد العمل بل جواز التلقيق فانهم
قوله اور کہا صاحب المختار شارح در المختار بحث رسم المفتی میں لان المجتہد مأمور
 بالعمل بمقتضى مذهبه اجابا **اقول** في دعوى اجماع كلام وسيأتي بيان ذلك **قوله** لو حكم
 بخلاف اجتهاده كان باطلا اتفاقا **اقول** قال في الدر المختار وان الخلاف خاص بالفتا
 المجتهد اهو كتب العلامة الشامي مانصه (قوله وان الخلاف) اي بين الامام وصاحبيه
 فيما اذا قضى بغير رأيه عملا هل ينفذ فعنده نعم في اصح الروايتين عنه وعندهما لا كما
 في التحريم وقال شارح رض في الهداية والمحيط على ان الفتوى على قولهما بعدم النفاذ في العمل
 والنسيان وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والخانية من ان الفتوى على قوله لان المجتهد
 مأمور بالعمل بمقتضى مذهبه اجماعا وهذا خلاف مقتضى مذهبه وقد استشكل بعضهم هذه
 المسئلة على قول اصوليين ان المجتهد اذا اجتهد في واقعة يحكم بمقتضى عليه قلبه بغيره فيها
 اتفاقا والخلاف في تقليده قبل جهته فيها والاكثر على المنع فهذه المسئلة تبطل دعوى
 الاتفاق واجاب في التحرير بان قول الامام بالنفاذ لا يجب حمل الاقدام على هذا القضاء نعم
 وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عدمه اهو وحيد عندنا انك
 فانهم انهم اذا عرفت هذا يتبين لك ان هذه المسئلة مختلف فيها لانها مجمع عليها

له لان صلاته
 كانت على مذهب
 الحنفية ولا على مذهب
 اهل المدينة
 كما هو الظاهر في
 صحيح صاحب
 الفتا السنية
 ٢٥

ومع هذا لا فائدة بها لمولانا الزاهد لانها متعلقة في الحكم بخلاف الاجتهاد وما نحن فيه
 ليس من قبيلها لانه مسألة التقليد وبينهما فرق فاما قوله او كراهية الاسلاف فاحياء العلماء
 من الخ اقول في هذا النقل اغلاط اذ عبارة الاحياء هكذا لم يذهب احد
 من المحصلين الى ان المجتهد يجوز له ان يعمل بموجب اجتهاد غيره ولا ان الذي ادى اجتهاده
 في التقليد الى شخص رآه افضل العلماء ان له ان يأخذ بمذهب غيره فينقد من المذاهب
 الطيبة عنده بل على كل مقلد اتباع مقلده في كل تفصيل فاذا مخالفته للمقلد متفق على كونه منكرا
 بين المحصلين انتهى فحاصل مضمون ما في الاحياء امور الاول عدم جواز عمل المجتهد بموجب
 اجتهاد غيره والثاني عدم جواز اخذ مذهب غير من رآه افضل والثالث وجوب اتباع
 كل مقلد مقلده في كل تفصيل فخالفته منكر بين المحصلين اما الاول ففيه كلام كما تقدم
 واما الثاني ففيه كلام ايضا بل هو ضعيف قال الملا على القاري في شرح عين العلم وعجمل الكلام
 في مرار هذا المقام ان تقليد افضل افضل باقتناع العلماء الاعلام وقيل بل يتعين وهو
 ضعيف لم يقره تعالى واسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقوله عليه السلام اصحابي
 كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ولذا قيل من تبع عالمنا لقي الله. اما انتهى واما الثالث ففيه
 كلام ايضا كما سيأتي بيان ذلك قوله اكر كوني كهم بعض روايت مين آياهه بيض ورت
 به تقليد كرها جائزه قول صحيح مين اقول يفهم من هذا ان مولانا الزاهد ام كرمه
 قائل بجواز التقليد على الصحيح ولو عند عدم الضرورة الا انه يحمل ذلك على ما في نزع الفاسد
 ووجه الكاسد وذلك الحمل ليس بمستقيم كما يجيى بيان ذلك قوله جواب يه قول
 مبنى ه او بر قول مستند مين ك الخ اقول قال في الانصاف واعلم ان الناس كانوا
 في المائة الاولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه قال ابو طالب المكي

فان يروى
 بسفهم
 ان يفتلك
 اهل الدنيا
 كما سألوه
 ان يفتلك
 ابا خنيفة
 كما تقدم

في قوت القلوب ان الكتب المجموعات محدثة والقول بمقالات الناس الغتيا بمذهب الواحد
 من الناس واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والثقة على مذهب لم يكن الناس قد يما على ذلك
 في القرنين الاول والثاني انهى ثم قال وبعد المائتين ظهر فيهم التمدد للمجتهدين باعيانهم
 وقتل من كان لا يعتمد على مذهب مجتهد بعينه وكان هذا هو الواجب في ذلك الزمان اهتد
 قال فان قلت كيف يكون شيء واحد غير واجب زمان واجبا في زمان اخر مع ان الشرع واحد
 فليس قولك لم يكن الاقتداء بالمجتهد المستقل واجبا انه صار واجبا الا قوله متاقتضاهما فتا
 قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية تاجم
 على ذلك اهل الحق ومقدم الواجب واجبة فاذا كان للواجب طرق متعددة وجب تحصيل طريق
 من تلك الطرق من غير تعين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك الطريق بخصوصه انتهى
 فالواجب الاصل لم يتغير الا انه كان لذلك طرق الى المائتين وبعد المائتين كان لذلك طريق
 واحد وهو التمدد بمذهب معين فعلم ان الذي كان عليه الناس الى المائتين هو عدم
 التمدد بمذهب معين والذي كانوا عليه بعد المائتين التمدد بمذهب معين فلا بد ان منه
 (اي ما كانوا عليه بعد المائتين) عدم جواز تقليد المقلد لمذهب آخر اذا التمدد بمذهب معين
 موجود في صورة تقليد المقلد لمذهب آخر فلا يستقيم حمل القول بجواز التقليد لمذهب آخر
 على ما كان عليه الناس الى المائتين اذ ليس فيه التمدد بمذهب معين فضلا عن تقليد المقلد لمذهب
 آخر فامل قوله مكر تقليد مذهب معين كي كثرنا علماء متأخرين كزديك ضروريات دين
 هو اقول التقليد لمذهب معين موجود ايضا في صورة تقليد المقلد لمذهب آخر كما ذكرنا قوله
 اور اس طرح سے مولانا شاہ ولی اللہ کتاب انصاف میں لکھے ہیں اقول وقد نقلنا عبارة الانصاف
 سابقا وبتنا انه لا يهزم منها جواز تقليد المقلد لمذهب آخر بل يفهم منها جواز

قوله اور هي رد المحتار والاد للمختار كـ باب الترمين كها هي **اقول** هذه مسألة الاقتداء ومقتضى
مسألة التقليد طيس لولا نال الزاهد أم كرمه تميز بينهما فيقل كل ما به له في حالة اضطرابه
ثم يحصل من مسألة الاقتداء تأييد لواقعة شرح الفتوى قال في رد المحتار عن البحر وظاهر الهداية أن
الاعتبار لا اعتقاد المقتدى ولا اعتبار لا اعتقاد الامام حتى لو اقتدى بشافعي أو من امرأة ولم يتوضأ
فلا كسر على الجواز وهو الاصح كافي الفتح وغيره وقال الهند أن جماعة لا يجوزن روحه في النهاية بأنه
اقبل لأن الامام ليس بمصل في شرعه وهو الاصل فلا يصح الاقتداء به ورد بأن المعتبر في حق المقتدى
رأى نفسه لا غيره وأنه ينبغي حمل حال الامام على التقليد لثلاثة الحزم بصلاته بلا طهارة في رعه
أن قصد ذلك هو (انظر يا مولانا) قوله وان ينبغي حمل حال الامام على التقليد اه فانه صريح في جواز
التقليد الى يوم القيمة فكيف يحمله على ما كان عليه الناس في القرن الاول الثاني قال في التمهيد على قول
الهند أن يصح الاقتداء وان لم يحتطاه وظاهر الجواز وان ترك بعض الشرط عندنا لكن ذكر العلامة
فوح افندي أن اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه انما الخلاف لما في اعتبار رأى
الامام ايضا فالحق في إذا رأى في ثوبه شافعي منيا لا يجوزنا اقتداء به اتفاقا وان رأى نجاسة
تلبيلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لانها ما نفعه على رأى الامام والمعتبر مريها هو فيه نظر فظهر
تقريبا هذا انتهى ما في رد المحتار **قوله** ذكر العلامة افندي الخ **اقول** عبارة رد المحتار هكذا ذكر
العلامة فوح افندي الى اخر ما ذكرنا تقريبا فسقط لفظ فوح من قوله مولانا الزاهد دام كرمه لانه
اقى بفي الترجمة وسقط الالف واللام ايضا من الامام وكيف لا يسقط ذلك والحال ان مولانا في حالة
الاضطراب نظرنا لمكان في قول العلامة فوح افندي نظر اكابر ذلك عن صاحب الرد وبين ذلك بقوله
وهذا بناء على قول الهنداني بقرينة قوله كما لو اقتدى الخ ومقتضاه ان المعتبر رأى الامام فقط
وهذا يخالف ما تقدمناه انفعان فوح افندي انتهى فليقل قول الهنداني بتجوز صلاة الاحناف

خلفه لثاقي الذي يعيد الصلاة على الميت أو يصل على الغائب لأن المعتد عنه رأى لا مام فقط في صحة الصلاة في أي الامام يجوز الافتداء به كما كان في رأي المعتنق فاذا اجماع الاعتراض لا انه لا يفتي بقول الهذلي اني لانه خلاف لا صح فنامل قوله اور كما دحضنا من كتاب القضاء من كشرح ذهبية من الخ قول هذه مسألة القضاء بخلاف مذهب وما نحن فيه مسألة التقليد فلا يبراد هذه العبارة هنا قوله لا ينفذ اتفاقا اقول في عدم نفوذه اتفاقا نظر لا ينفذ على أحد الروايتين عن الامام كما في رد المحتار قوله اور ما على قارى شرح عين العلوم من كته هين اقول ينقل مولانا الزاهد عبارات الكتب غالبا من بعض الرسائل التي فيها اهل هندستان يكتبها عن تلك الكتب فكان عليه ان يقول قال فلان الهندستاني في الرسالة الفلانية نا نال عن الكتاب الفلاني في حيث تكون الذمة على ذلك الهندستاني الا ان مولانا يستحي ان يقول كذلك لان يدلي على عدم اطلاع على الكتب فخط شيئا وهو الاستحسان عن الدلالة على عدم الاطلاع على الكتب ونابت عنه اشياء منها انه تكون ذمة اطهار عبارات الكتب على مولانا اذا اطلب الخضم ذلك ومنها انه تكون الانغلاق الواقعة في نقل العبارات منسوبة الى مولانا ومنها انه يكون مولانا واضعا وكذا با اذا هو وجد العبارات في تلك الكتب الى غير ذلك من المفاسد ولعمري ما قلت

والعبد يضرب لا يكفيه اسماء	حفظت شيئا وجابت عنك اشياء
<p>قوله فلان لم يرد مذهب كما في حنيقة والثاقي رحمه الله عليها فلزم عليه الاستمرار فلا يقلد غيره في مسألة من العلم لعل على القارى رحمه الله من اوله الى اخره فادرجنا في هذه العبارة التي فيها ركازات تدل على انها مصنوعة من بعض الوضائع بل وجدنا عندنا الاحتساب في باب الثامن من ذلك الشرح ما نصه لا يجتنب في المتفق على كونه منكرا فكل ما هو في عمل الاجتهاد في حسيته فيه (كاكل الثاقي رحمه الله الضبط) فليس للحق في ان ينكر عليه اكله</p>	

وكذا في اكل الضبيج ومثروك التسمية عدا ولا الشافعي ان ينكر على الخنفي ثم به التبيين الذي ليس
بمسكونا وله ميراث ذوى الارحام وجلسه دار اخذها بشفعة الجوار الى غير ذلك من مجاري
اجتهادهم لم ير الشافعي افضيا يشرب التبيد ارنجج بل اولى ويطأ زوجته او رأى الخنفي حنفيا
يلعب بالشرنج او يلبس الثوب الخمر في محل النظر كما في الاحياء والاظهر ان له الحسبة والا نكار
اذ لم يذ هب احد من المحصلين الى ان المجتهد يجوز له ان يعمل بموجب اجتهاده غيره ولا ان الذي ربي
اجتهاده في التقليد ان يخص به افضل العلماء ان له ان يأخذ به غيره فينتقد من المذاهب طبعها
عنده بل على كل مقلد اتباع مقلده في كل تفصيل فافهم مخالفة المقلد متفق على كون منكر المصلين
وهو عاص بالخالفه الا انه جوزه له تقليد غيره من الائمة في بعض المسائل فاذا اعتذر وقال انما مقلد
لشافعي او الخنفي في هذا الباب يرتفع عنه الاحتساب والله اعلم بالصواب وقد ذهب جميع الامة
لاحسبة الا في مثل الخمر والخنزير وما يقطع بكونه حراما كاكل الميتة والدم وما اجمع على تحريمه حيث
جوزه الكل قلنا ان يخاف من المذاهب اذ ادر رقابه ولعل وجه كلامهم ما ورد من ان الله سبحانه
يجب ان يؤتي رخصه كما يجب ان يؤتي عزمه وقد قال تعالى فستلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون
فمن تبع عالمنا لى الله سالما ومن المعلوم ان الله سبحانه ما كلف احدا ان يكون حنفيا او مالكيا
او شافعيا او حنبليا بل كلفهم ان يعملوا بالكتاب لسنة ان كانوا علماء وان يقلدوا العلماء اذا
كانوا من الجهلاء انتهى فلعل بعد هذا البيان بيان لا آلا فاذا الذي يكون وجهها عند العلامة
على القاري رحمه الله هو جواز تقليد المقلد لمذهب آخر لا الاستمرار على مذاهبها حدا بخط
ما ذكره مولانا الزاهد ام كرمه (من عدم جواز التقليد في مسألة من مسائل غاية الاخطا
قوله او فرما ياملا على قارى في اجرة رساله مين جو مؤلف هي جواب بن فقال كما قول
ينبغي لمولانا الزاهد ام كرمه اظهار ذلك الكفايا لنا وجدا في بعض الرسائل التي انبأ بعض

أهل هندستان عند نقل هذه العبارة بدل القتال أما الحرميان وان لم يظهره يكون كلامه
 هذا راجحاً الغيب قوله بل يجب ليحتمل ان يعين مذهباً من هذه المذاهب اما المذهب الشافعي
 في جميع الفروع واما مذهب مالك اما مذهب الشافعية او غيرهم فليس له ان يتخذ من مذهب
 الشافعي ما يهواه الخ اقول لان في هذا الاختال تتبع الرخص وهو فسق واما التقليد فليس فسق
 بل يحصل له اجر وثواب لانه ان كان ذلك لغرض صحيح محمود شرعاً كما تقدم فوجان من ديني دعوى لنا
 الزاهد ام كرم ودليله بعد كما بين السماء والارض قوله اور فرما يا علامه قسماً في مجامع
 روضه مدين قريبت كتابي لا شرعاً اقول نبين ان شاء الله تعالى ما يتعلق بهذا النقل قوله
 واعلم ان من جعل الحق منفكاً كما معتزلة الخ اقول ان الحق واحد ومتعدد ما اختلف فيه
 عندنا ايضا معاشر أهل السنة والجماعة الا ان الصحيح عندنا ان الحق واحد قال في رد المحتار
 والصحيح عندنا ان الحق واحد اه قوله ومن جعل واحداً كعدائنا اقول اي الذين يؤخذ
 بقولهم ويكون ذلك القول صحيحاً عند أهل السنة والجماعة قوله فلو اخذ من كل مذهب
 مباح صار فسقاً تاماً اقول لان فيه تتبع الرخص وهو فسق نعم انه ليس بفسق عند الراسل
 وان كان اثماً كما قد منا قوله فيجب المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقاً الخ اقول فيه كلام
 يأتي بيان ذلك قريبا قوله ومشائخنا قالوا ان مذهبنا صواب بحيث لا يخطأ الخ اقول
 هذا مبني على الضعيف قال في رد المحتار اذا علمت ذلك ظرك ان ما ذكر عن النسفي من وجوب
 اعتقاد ان مذهب صواب بحيث لا يخطأ مبني على انه لا يجوز تقليد المفضل وانه يارم الملامة من
 وان ذلك لا يتأتى في العاصم وقد أبت في آخر فتاوى ابن حجر القفمية التصريح ببعض ذلك فإنه
 سئل عن عبارة النسفي المذكورة ثم حرر ان قول ائمة الشافعية كذلك ثم قال ان ذلك مبني على
 الضعيف من انه يجب تقليد الاعلم دون غيره والاصح انه يتخير تقليد ابي شاء ولو لمفضلاً

وان اعتقد كذا لك وحيتن فلا يمكن ان يقطع او يظن انه على الصواب بل على المقلدان يعتقد
ان ما ذهب اليه امامهم محتمل انه الحق انتهى **قوله** كما في المصنف **اقول** هو لا ما لنفسه
كما في المختار وغيره وعلى عبارته جرى الكلام قيل هذا في رد المختار **قوله** اورف ما ياشيخ **عنه**
شعرائي ما لك في ميزان خضري مين **ان** **اقول** في هذا النقل حذف وغلط وعبارة القطب الشعرائي
في الميزان الصغري المعروفة بالميزان الحضري هكذا واعلم انه لا ينافي ما ذكرناه (وهو قوله رحمه
الحق تعالى لم يكلفنا ما اتيق علينا ابدا ونحوه) تابعون ما نحن مشرعون وكل من شدد الله عليه
كما ثبت في الصحيح ومن شق على الامة فقد خلف دعاءه صلى الله عليه وسلم اه الزام العلماء للعامة
بالترام مذهبتين وان كان لم يرد بذلك شرع بخصوصه لا قهم ما الزومهم بذلك الارجحة به
من باب اركانها خفت المصلدين فلول الزامهم العامي بذهب معين لفضل عن طريق الهند انتهى
اذ عرفت هذا ظهر لك انه لا دالة في ما ذكره مولانا الزاهد اذكره عن القطب الشعرائي رحمه الله
على عدم جواز تقليد المقلد للمذهب الآخر لان حاصل كلامه رحمه الله ان ورود الاعمى ارض على التذهب
بذهب معين بانه شدد يد على الامة بمنع بانه لولا ذلك لفضل العامي عن طريق الهند لا عدم جواز
تقليد المقلد للمذهب غير المذهب بذهب معين موجود في ذلك التقليد نعم فهم مولانا الزاهد
من الالتزام بذهب معين ان لا يجوز الانتقال منه الى مذهب آخر فذهب هذا باطل لا يوجد
في الانتقال ايضا التذهب بذهب معين كما ذكرنا بالشرعية لا يكمل العمل بها ان يتقيد بذهب
على ما قاله القطب عبد الوهاب الشعرائي رحمه الله في الميزان الصغري ان مجموع المذاهب الشرعية
يعنيها وان الشرعية لا يكمل العمل بها ان يتقيد بذهب احد انتهى فافهم فان ذلك قد قصر **قوله**
اما من لم يصل الى شهود عين الشرعية **الح** **اقول** هذا مقابل ما ذكره القطب الشعرائي رحمه الله
في تلك الميزان بقوله فعلم ان كل من وصل الى شهود اتصال جميع المذاهب بالشرعية المطهرة

لا يؤثران بتقيد بمذهب واحد وان تقيد فانما ذلك من باب التطوع بالاختيار لكونه اسهل
واحوط مثلاً والى لك الاشارة بقول الامام الاكظم ابن حنيفة رضي الله عنه ما جاءنا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بابي هو واعي فعلى الرأس العين وما جاءنا من مذاهب صحابه
تخيرنا وما جاءنا عن غيرهم فخيرهم فخير رجال وهم رجال فانه اشار الى ان العبد ان يختار من المذاهب
ما شاء من غير وجوب لك عليه اما من لم يصل الى شهود عين الشريعة الاولى فيجب عليه التقيد^{عليه}
بمذهب حد كما هو تقريره خوفاً من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم وكلامنا انما هو
مع العلماء الاكابر الذين تجروا في علم الشريعة انتهى فما صله ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد يجب عليه
التقيد بمذهب حد بخلاف من بلغها فلا يلزم منه عدم جواز تقليد المقلد لمذهب آخر ووجوب
الاستمرار على مذهب حد اذ لم يعدم في هذا التقليد التقيد بمذهب حد فامل قوله كما
على الخواص في وشيخ عبد الوهاب الشعراني كما هي الحقول عبارة الميزان الصغرى هكذا سمعت
سيدى علي الخواص رحمه الله يقول ما امر العلماء الطالب والمريد بال التزام مذهب حد او شيخ
واحد الا تقريراً للطريق عليه حتى يصل الى عين الشريعة الخاتمة فحاصله انه ينبغي الطالب
والمريد التقيد بمذهب حد او شيخ واحد الى يصل الى عين الشريعة فاذا وصل اليها فلا حاجة
الى ذلك التقيد بل يكون غير متقيد بمذهب فاذا عرفت هذا ظهر لك انه لا دلالة لغيره على عدم جواز
تقليد المقلد لمذهب آخر اذ التقيد بمذهب حد موجود ايضا في صورة تقليد المقلد لمذهب حد
فاذن منشأ الاستدلال بما قال العلامة القطب عبد الوهاب الشعراني رحمه الله عن شيخه عليه السلام
رحمه الله في الميزان الصغرى على عدم جواز تقليد المقلد لمذهب آخر عدم الفهم قوله اذكر كما
حموى في شرح اشباه مين كتاب التفرير بين وفي الفتح قالوا ان المنقل من مذهب بل مذهب
باجتهاد وبرهان انهم يستوجب التعزيز فلا جرهان واجتهاد اولى انتهى اقول لم يرتض بذلك

وضع في طريقه
الزاهد
بدل هذا
نقطة التقليد
م

الحوى بل قال بعد ذلك وفيه ما لا يخفى انتهى قال في رد المحتار عن التاترخانية ولوان رجلا
 يرى من مذهب باجتهاد وضع له كان محمودا ما جزم اما الانتقال غيره من غير دليل بل لما عيب
 من عرض الدنيا وشهوتها فهو المذموم الاثر المستوجب للتأديب والتعزير لا ريب فيه المتكر في الدين
 واستخفاف به بينه ومذهب انتهى على ان صاحب فتح القاه بعد ذلك النقل حمل الاجتهاد على الحق
 وتحكيم القلب حمل الانتقال من مذهب الى مذهب لموجب التعزير على تتبع الرخص حيث قال لا بد
 ان يراد بهذا الاجتهاد معنى الحقري وتحكيم القلب ان العام ليس له اجتهاد انتهى ثم قال والغالب
 ان هذه الزامات منهم لكث الناس عن تتبع الرخص والاخذ العامى في كل مسألة بقول مجتهد
 اخف عليه انا لا ادرى ما يمنع هذا من النقل العقل انتهى فثبت انه ليس لمنع تقليد المقلد لمذهب
 آخر دليل لا عقل ولا عقل فانهم قوله كناه **اقول** في هذه الترجمة غلط لان لفظ انهم
 اسم فاعل لا مصدر فتوهم مولا نال الزاهد امر كره بسبب عدم كتابة المدعي عليه انه مصدر
 ولم يحط في باله انه لا يوافق الخبر للبتدأ على هذا التوهم الامحار الحذف كيف يقدر ولا نذكر
 على فهم ما في الكتب التي تكون مكتوبة بخطوط العرب فانه لا تكون فيها غالبا النقط فضلا عن المد
 بل يكون بعض الحروف غير مكتوب بنها **قوله** رفع الشاعن وقت العصر والعشامين **اقول**
 اسم تلك الرسالة رفع الشاعن وقتي العصر والعشامين **قوله** وجب على مقلد با حنيفة الحج
اقول هذه العبارة مغلقة بما قبل لان عبارة رفع العشاهكذا وحيث ثبت ان وقت العصر
 اذا صار نزل كل شيء مثلية انه مذهب با حنيفة رحم وصححه المشايخ واخاروه فوجب على
 مقلد با حنيفة العمل به ولا يجوز له العمل بقول غيره لما نقله الشيخ قاسم في تصحيحه الحج
قوله انه لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق **اقول** قال في رد المحتار وهو
 محمول كما قاله ابن حجر الرمل في شرحيهما على المنهاج وابن قاسم في حاشيته على ما اذا بقى

من آثار الفعل السابق أثر يؤيد إلى تلفيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذهبين كتقليد النسخ
 في مسح بعض الرأس ماله في ظهرك لكل ركعة صلاة واحدة وكما انقضى بيمينه زوجته بطلاقها
 مكرها ثم نكح اختها مقلدا للحنفي بطلاق المكره ثم افناه شافعي بعدم الحنف فيمنع عليه
 ان يطأ الاول مقلدا للشافعي الثانية مقلدا للحنفي وهو محمول على منع التقليد في تلك
 الحادثة بعينها لا مثلها كما صرح به الامام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما لو صلى على
 بمسح ربيع الرأس مقلدا للحنفي فليس له ابطاؤها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالك وما
 لو صلى يومه على مذهبا راد ان يصلي يوما آخر على غيره فلا يمنع منه على ان في دعوى الاتفاق
 نظر افتد حكمة الخلاف فيجوز اتباع القائل بالجواز كما افاده العلامة الشرنبلالي في العقد المثل
 ثم قال بعد ذكر فروع من اهل المذهب صريحة بالجواز وكلام طويل فتحصل ما ذكرناه انه ليس
 الانسان التزام مذهبي معين وانه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله على مذهبه مقلدا في غير احواله
 مستجما شرطا ويعل به امرين متضادين في حادثتين لا تعلق لواحدة منهما بالآخرى ليس له
 ابطال عين ما فعله بتقليد امام آخر لا زامضاء الفعل كما مضاء القاضي لا يفتقر قال ايضا
 ان له التقليد بعد العمل كما اذا صلى طائفا صحبها على مذهبه فتبني بطلانها في مذهبه صحبها
 على مذهب غيره فله تقليد ويجتزئ بتلك الصلاة الخ انتهى قوله يعني طريق علماء متأخري
 كأجوبتين مذهب احكامه بخلاف علماء متقدمين كزديك فهو كغيره اجابات متعينة
 اقول لا يلزم عليه المتأخرون عند جواز تقليد المقلد لمذهب آخر اذا التزم مذهب معتبرا
 واحد هو موجود ايضا في صورة التقليد كما بينا ذلك قوله امر كما شاة في الله دهلوى في
 كتاب ابنه انصافين الخ اقول وقد نقلنا سابقا عبارة الانصاف بالتمام والكمال فلا يلزم
 منها عند جواز التقليد عند المتأخرين بل يفهم منها جواز التقليد لان الواجب هم التزم مذهب معتبرا

وهو موجود ايضا في صورته التقليد كما بينا كرات وكرات قوله غير مجعيا اقول عبارة الانصاف
غير مجعيا عين قوله ظهر فيه المذهب اقول عبارة انضاف ظهر فيه المذهب قوله برفق
معلوم هو ان نقول معتبره من مذهب اهل سنت جماعت كما وجوب تقليد مذهب اهل علم
كما اقول نعم هو لا ينافي حرم انا التقليد اذ التقليد مذهب اهل علم واحد يوجد ايضا في صورة تقليد
المقلد لمذهب اخر قوله او ركبها فتاوى عالم الكبرى من كتاب تفرير مدين خفي ارتحل الى مذهب الشافعي
يعزى الى اقول ليس هذا على اطلاقه بل هو محمول على ما كان ارتحاله لغرض من اعتراض الدنيا و
شهرتها خفية لا يكون مذهبا مما استوجب للتأديب والتعزير لا رتبته المذكرة في الدين مستغفرا
بدينه ومذهبه وهذا بخلاف ما اذا كان ارتحاله لغرض صحيح محمود في الشرع فحينئذ لا يفتن
للتأديب التعزير بل يكون مأجورا ومثابا قال في رد المحتار قوله ارتحل الى مذهب الشافعي
يعزى اى اذا كان ارتحاله لغرض محمود شرعا انتهى قوله او ركبها فتاوى مدين ليس للعامة ان يتحول
من مذهب الى مذهب يستوى فيه الخفي والشافعي انتهى اقول عبارة الغيبة هكذا ليس
للعامة ان يتحول من مذهب الى مذهب يستوى فيه الخفي والشافعي وقيل لمن انتقل الى مذهب
الشافعي رحمه الله ليرجع له اخاف ان يموت مسلوبا لا يمان لا هانت بالدين الحبيبة قد زهت
فهذا يدل على انه ليس على اطلاقه بل هو محمول على الاهانت بالدين على ان العامة لا مذهب له
بل مذهب مذهب مفتية لا لا يكون الشخص بمحذور قوله انا خفي وشافعي خفيا او شافعي كما
لا يكون بمجرد القول انا خفي وهو كذا كما تقدم قوله او ركبها جلال الدين سيوطي جزيل الوهب
مدين قال من غنى المالكية من تحول اليوم من مذهب فبئس ما صنع اقول في هذا النقل غلط
وسقة لا تلقى بالمجاهل فضلا عن الزاهل اذ عبارة السيوطي في جزيل الوهب هكذا او قال
من غنى المالكية اليوم من تحول عن مذهب فبئس ما صنع واطلق ولم يعيد فبئس ما صنع لان العلم

مذهب الشيخ جمال الدين ابن الحاج لم يقبل بذلك انتهى اذ اظهر هذا ساغ لنا ان نقول بنسبها
 صنع مولانا الزاهد دام كرمه وفي الميزان الكبير للعلامة القطب عبد الوهاب الشعراني ما نصه
 وان قال احد من اللكياتي بنسب ما صنع من ينقل من مذهب الى غيره قلنا له بنسب ما قلت انت
 امام مذهبك الشيخ جمال الدين ابن الحاج رحمه الله والامام العراقي جريزا ذلك فقولك هذا
 تعصب محض فان الائمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب اولي بالشيعة من مذهب انتهى قوله
 ارد كما طحاوي شرح در المختار مين بحث شفق مين قال صاحب الهداية في الجنيس الواجب
 عندي ان يغني بقول ابي حنيفة على كل حال اقول هذا ابيان ما يغني بعند اختلاف الاما
 وصاحبيه فلا تعلق له بما نحن فيه اذ عبارة الطحاوي هكذا فان قيل اذا كان الامام في جانب
 وصلحاه في جانب اخر فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقولها قلت اجيب عن الله
 بجوابين الاول انه مقيد بما اذا كان المفتي مجتهدا اما اذا لم يكن مجتهدا فالاصح ان يغني بقول
 الامام مطلقا كما صرح به الفتاوى السراجية والثاني انه قول بعض المشايخ واما البعض الاخر
 فلا يرى الاخذ بقولها مع وجود قولهم صاحب الهداية فانه قال في الجنيس الواجب عندي
 ان يغني بقول ابي حنيفة على كل حال انتهى قوله ارد كما فتاوى عالمكيري مين كتاب قضا مين
 هذا اكله في القاضي المجتهد واما المقلد فاما واه ليحكم بمذهب ابي حنيفة مثلا ^{مسئلة} اقول هذه
 القضاء بخلاف رأيه وبخلاف مذهب فائ تعلق لها نحن فيه قوله ارد كما صاحب بحر في رسالة
 مذكوره مين قال ابن الهمام في فتح القدير بهذا ظهرا ان الصواب ما ذهب اليه ابي حنيفة ^{ثم} اقول
 في هذا التعليل تغيير اذ عبارة دفع الشك هكذا فقد علمت من هذا ان مذهب ابي حنيفة رز في اول
 وقت العصر هو الاحتياط وقد صرح المحقق ابن الهمام في شرح الهداية ان الاحتياط هو العمل
 بأقوى الدليلين وان العمل بما واجب فظهر بهذا ان الصواب ما ذهب اليه ابي حنيفة ^{بمعنى}

العمل برعلي مقلد يروا جب والافتاء بغيره لا يجوز لهم لانه لا يرجح قول صاحبها واحدهما على قوله
 الا لموجب وهو اما ضعف دليل الامام رحمه الله واما الضرورة والتعامل كترجيح قولها في الزنا
 والمعاملة الخ انتهى فاذا عرفت هذا تبين لك ان ما نقله مولانا الزاهد دام كرمه لا يتعلق بربما
 نحن فيه لان ما ذكره متعلق بتدريج قول الامام على قول الصاحبين عند الاختلاف وما نحن فيه
 متعلق بالتقليد قوله او در فرمايا بحر العلوم عبد العلي في شرح تحرير الاصول مين وكذا
 للعامة الانتقال في الحكم من مذهب الى مذهب في زماننا لا يجوز بظهور الحيانة قول في هذا
 النقل خيانة في سرقة اي سرقة اذ عبارة شرح التحرير هكذا افتد بان من هذا انه لا
 يجب تقليد مجتهد على التعيين بل لان ينتقل الى تقليد اي مجتهد الا انه لا بد ان لا يكون على
 قصد التلوي اذ التلوي حرام في المذاهب كلها وكذا لا يجعل ذلك ذريعة الى استباحة مال
 احد ولا عرض احد بمحكمة النفس فان حرام في المذاهب كلها وكذا للقاضي الانتقال في الحكم من
 مذهب الى مذهب في زماننا لا يجوز بظهور الحيانة في القضاة في اخذون الرشى ويتلقون
 اموال الناس وبعاءهم فالحق ان الاخذ بكل مذهب صحيح في كل حادثة ليعمل بنفسه بلا قصد
 التلوي وهذا ارحمة من الله تعالى على امته محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز في اقباله فنقص
 المذاهب الصحيحة للمجتهدين اختيارا لله السهل عليه ودفع الحجج لا على قصد التلوي انتهى محمد
 مولانا الزاهد من هذه العبارة السابق واللاحق المصريحين بخوازال انتقال من مذهب الى مذهب
 اذا كان لذلك غرض صحيح محمود شرعا وبديل لفظ القاضي بلفظ العامي وحذف ما يتعلق بقوله
 بظهور الحيانة فمثل هذا الصنيع الذي صنعوه لا نادم كرمه لا يليق بمن له ادنى ديانة فضلا
 عن الراعظ الزاهد الذي يدعي انه عالم مخلص لا رياء له قوله او ركبها شاه ولي الله في عقيد
 مين قال في الاحتساب الخ اقول هذه مسألة الاحتساب فلا تعلق لها بما نحن فيه على انه

قد تقدم الكلام في بيان ذلك مستوفى تدبر اجمع قوله اورثها امامت حجة الاسلام امام غزالي
 احياء العلوم عين اقول الذي ينشأ من هذا الصنيع الذي اخترعه علامته الزمان وفيها
 الاوان مولانا الهكري الحنفى دام كرمه ان عبارة الاحياء هكذا وقال حجة الاسلام في احياء العلوم
 في الركن الثاني انه وفيه ما لا يخفى فانهم قولهم قال حجة الاسلام احياء العلوم **اقول** قد
 تقدم الكلام مستوفى فيما يتعلق بما ذكرني الاحياء فلا حاجة الى اعادة ذلك قوله اورثها امام
 غزالي ر كيمي سعادتك **اقول** الكلام فيه كالكلام فيما ذكرني الاحياء لان ضمنوا واحدا
قوله جواب قاضي على بن جارا الله كقول بل كل غير مضربا بل حجت نهين اقول نعم هو غير
 عاقل ولا با على رعيه الفاسد ووجه الكاسد واماني الواقع فعتبر وقابل للحجة كما ينبغي بيان ذلك
 قوله كسوا سطيكه بالكل مذهب خفيه كخلاف هي اقول قول القاضي ان صلاة الجنادة
 دعاء ليس محال المذهب الخفية بل هو موافق له كما سند كذا ذلك قوله كيونك نماز جنازه كو
 صافق دعاء است ميكنند فلا باس كهنا جنازتهين اقول هذا من جملة زلات فمهم علامة
 الزمان وفيها صفة الاوان مولانا الزاهد دام كرمه لان مراد القاضي ورحمته الله كاهو ظاهر ان
 المقصود من صلاة الجنادة الدعاء لان صلاة الجنادة مطلقا الدعاء على ان لفظ (مطلقا)
 لا ذكر له في قول القاضي فاذا كان المقصود من صلاة الجنادة الدعاء فربما لا تقبل الاولى و
 تقبل الثانية فلا باس باقتداء الحنفى للشافعي الذي يصلى على الغائب نقوله هذا محمول
 على تقليد الحنم لمذهب الشافعي في تلك الصلاة لانه جائز على الاصح عند الحنفية كما بينا
 سابقا وايضا استحسن العلامة الشيخ عبد الحق الدهلوي ررحيته اورده في كتابه مدارج النبي
 قد استحسنه ايضا غيره من محققى الخفية حيث نقلوه في كتبهم قال في فتح المنان والآن قد نقل
 في الحريين الشريفيين زاده هه الله شرفا وتغظيا هذه الصلاة فيصلى الشافعية وبعض الخفية

هكذا وقع في
 الزاهد والصالح
 بالكل مذهب
 كخلافه
 ليس متفقين
 ابر

وقد كان الشيخ عبد الحق رحمه الله تعالى شيخه القاضي علي بن جابر الله بن ظهيرة عن الخفيف كيف تصلى
قال انه دعاء لا باس بانه انتهى فكان قول القاضي علي بن جابر الله رحمه الله معتبراً عند محققى
الخفيف رحمه الله تعالى قد عوى انه غير معتبر لا نه مخالف لمذهب الخفيف باطله لا دليل
لها الا انه لا يلزم من كون الشيء مخالفاً لمذهب الخفيف عدم جواز فعله بتقليد مذهب آخر اذا كان
ذلك موافقاً لهذا المذهب بل الدلائل على جواز التقليد وأن المقصود من صلاة الجنازة
الدعاء منتظاً فرغ قال في رد المحتار ان حقيقة هذا اى صلاة الجنازة والمقصود منها الدعاء
انتهى وقال فبما لا شك ان الصلاة على الميت دعاء وذكر انتهى وقال في مرقى الفلاح
ان المقصود (اى من الصلاة على الميت) الدعاء للميت انتهى قال في الاعان عن الرولى ان المقصود
من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقد لا تقبل الاولى وتقبل الثانية انتهى بل فهم المحقق
الكامل وتبعه شارحا المنية البرهان الحلبي وابن امير حاج من ان الدعاء هو المقصود من صلاة
الجنازة ان الدعاء فيها ركن قال في رد المحتار قلت ما نقله اى الشارح عن المحيط من ان الدعاء
سنة قال في الحلية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا عن اخرهم بان صلاة الجنازة هي الدعاء للميت اذ هو
المقصود منها اهـ ثم قال اقول وقد تقدم في باب شرط الصلاة ان المصلى يتوى مع الصلاة
لله تعالى الدعاء للميت وعلله الشارح هناك بانّه الواجب عليه ونقلناه هناك عن الزيلعي والمجرب
والنهر فخذ امريد لما اختاره المحقق والله الموفق انتهى وفي حواشى القليوبي على المحلى هذا أحسن
ان صلاة الجنازة لا يشتملها الصلاة غيرنا ولذلك لا يجنب بها من جلف لا يصلى انتهى
وقال في رد المحتار هي (اى صلاة الجنازة) في قول الخفيف واصحابه دعاء على الحقيقة وليست
بصلاة لانها لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود انتهى فالاعتراض على القول بان صلاة الجنازة دعاء
اعتراض على ابي حنيفة واصحابه لا على القاضي علي بن جابر الله رحمه الله فانهم قد قصر

قوله كسوا سيديكہ اگر نماز جنازہ كو فقط دعاء هي كبتی ہین تو الخ اقول لم يقل القاضي على جاز الله
رحمه الله ان صلاة الجنازة دعاء فقط وانما قال ان صلاة الجنازة دعاء امراده بهذا التعبير ان
المقصود منها دعاء كما تقدم فاذا الاعتراضات التي ذكرها مولانا الزاهد بعد من باب بناء الفاعل
على الفاسد فانهم قوله اور دوسری بات یہ ہے کہ دعا کو نیکے لئے وضو ضرور نہیں الی قولہ بخلاف
نماز جنازہ کے اقول هذا هو المعتقد لكن جوزها بعضهم بغیر طہارۃ وکتب العلامة الدمیاطی
فی باب المحرمات بالحدث الاصغر من حاشیة علی شرح الستین للمولی مانصہ قوله بانواعها۔

فروضاً ووافلاً ولو صلاة جنازة خلافاً للشعبي والطبري القائلين بصحتها مع الحدّثين، لانها دعاء
وهو لا يترقب على الطهارة انتهى قوله بخلاف نماز جنازہ کے بیٹھ کر پڑھنا جائز نہیں اقول نعم
لا تجوز قاعدة بلا عند ومعه تجوز قاعدة قوله اور جو بھی حالت جنب میں اگر کوئی دعا مانگا تو
جائز ہے بخلاف نماز جنازہ کے الخ اقول قد مر الكلام فيه قوله الما صل اسطرحت بيت صورتين
هين اقول هذا كله من باب بناء الفاسد على الفاسد قوله یہ ہے جواب شیخ علی بن جاز الله
کا کیونکر صحیح ہو گا الخ اقول قد صح ذلك عند الشيخ عبد الحق الدهلوی رحمه الله حيث ذكر
فی كتابه مدارج النبوة و صح ايضا عند غيره من محققى الخفية حيث نقله فی كتابه فلا ضرر لنا
بعدم صحة فی زعم مولانا الزاهد دام كرمه قوله یہ ہے جواب شیخ علی بن جاز الله کا صافاً
ابو حنیفہ رضی اللہ عنہ کے مذهب کے خلافی اقول ليس قوله ان صلاة الجنازة (المقصود
منها) دعاء مخالف المذهب الامام ابو حنیفہ رحمہ اللہ ضرر جواز الصلاة على الغائب مخالف المذهب
رحمہ اللہ۔ ووافق المذهب الامام الشافعی رحمہ اللہ فيجوز للحنفي تقليد الشافعي في تلك الصلاة
قوله یہ ہے شرط صلاة غائب میں معلوم نہیں ہوتی اقول لا مضائق بعد ذلك الشرط في صورة
تقليد الحنفی لمذهب الشافعی رضی اللہ عنہ قوله اور علماء متقدمین اور متاخرین حنفی مذہب کے

كوني ايك اسباب كقائل نهين الخ اقول كيف يقولون كذلك وقد ثبت ان اذا فاته الشرط فان
 المشروط نعم لا يلزم من كون الشيء شرط الصحة صلاة المجازاة عند الحنفية ان يكون ذلك الشيء شرطاً
 ايضا لصحتها عند الشافعية اذ قد يكون الشيء شرطاً للشيء عند الحنفية ولا يكون كذلك عند الشافعية
 قوله او قاضى على بن جارا الله مجتهد في بعض المسائل هي نعم اقول لا بأس بذلك على ان لا
 يبعد ان يكون مجتهدا في الفتوى لا ندرحه الله كان في زمانه شيخ الاسلام ومفتي بلد الله الحرام كما
 في رد المحتار قوله اكرهوه في وجهي قول انك قابل مجت نهين الخ اقول كيف لا يكون قوله راجعاً
 للمجازاة اى المقصود منها دعاء وان لا بأس باقتداء الحنفى للشافعى الذى يصلى على الغائب مع معتبرا
 ومقبولا والحال انه مدلل باقوال الفقهاء لان قوله هذا محمول على التقليد وليس لمنع التقليد ليل
 لا نقل لا عقل كما تقدم قوله قاضى على بن جارا الله يرازم تهاكه تقليد امام همام رحمه الله عليه
 كونا اقول لا يلزم عليه تقليد الامام ابى حنيفة رحمه الله عليه واما الا لازم عليه وعلى كل من لم يبلغ
 رتبة الاجتهاد المطلق تقليد واحد من المجتهدين اما ابى حنيفة واما غيره من تقي المجتهد بن خروا
 الله تعالى عليهم جميع فاذا قلد واحد الا يلزم عليه الاستمرار عليه بل يجوز له الانتقال من مذهب
 الى مذهب اخر كما تقدم هذا البيان مد للاعلى ان القاضى على بن جارا الله رحمه الله لم ينتقل من
 مذهب الى مذهب اخر حتى يقال انه يجب عليه تقليد امامه بل اجاب حينما سئل عن اقتداء
 بعض الحنفية خلف الشافعى الذى يصلى على الغائب بان لا بأس به يعنى اذا قلد الحنفى لمذهب
 الشافعى دخل يخرج بهذا القول عن تقليد الامام ابى حنيفة رحمه الله عليه لا ان تغاير ما يروى
 من جوابه انه اخفى بصحة الصلاة على مذهب الشافعية وذلك الافاء جائز وانما يسمع للمفتى الافاء
 بمذهب وخلاف مذهب لان الافاء في الازمنة المتأخرة انما هو النقل والرواية وفي فتاوى ابن
 حجر الكبرى ما نصه فمروا بغير الافاء بمذهب وخلاف مذهب اذا عرف ما يقتضى به على وجه

واضافه الى الامام القائل به لان الافتاء في العصر المتأخره انما سبيله النقل والرواية لا لقطع

الاجتهاد بسائر مرآته من مئة اربعة كما صرح به غير واحد واذا كان هذا هو سبيل المفتين اليوم

فلا فرق بين ان ينقل الحكم عن امامه او غيره بل لو فرض ان شخصه له قوة اجتهاد الفتوى في مذهبه

وغيره جاز له الافتاء بما تقتضيه قواعد المذهبين لكن مع بيان ذلك ونسبة كل راي الى الامام

القائل به وهذا هو المحظ وما وقع غير واحد من الائمة انه كان يفتي على مذهبين كما عرفت الامثلة

عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى كان يفتي على مذهب الشافعي واحمد رضي الله تعالى عنهم اركان

دين العبد قل كان يفتي على مذهبي الشافعي مالك رضي الله تعالى عنهما انتهى قول حبيب الدين الهمام تحرير الفتاوى

بينكم اقول التبر من مذهبنا من غير ان يكون ذلك في الامام في تحرير الفتاوى ولا يفتي في تقدم

نظير ذلك عند نقل عبارات الاجامه في غير المذهبين بلزومه عند الجمهور التقليد وان كان مجتهدا في بعض

المسائل اقول او مجتهدا في المذهب كما في يوسف كما بينا ذلك ببياننا واضحا فاعية ما يلزم من هذا

النقل انه يلزم على الشيعه على من جاز الله تقليد واحد من المجتهدين لا تقليد الامام ابي حنيفة خصوصا

اذ لا دليل لذلك شرعا لان الله تعالى لم يأمر احدا ان يكون حنفيا او شافعيا او مالكيا او حنبليا بل قال

فاستأهلوا اهل الذكوان كمن لا تعلمون قال العلامة النلا على القاري في سم القوارض في دم الروافض

ولا يجب على احد من هذه الامة ان يكون حنفيا او شافعيا او مالكيا او حنبليا بل يجب على احاد الناس

اذا لم يكن مجتهدا ان يقلد احدا من هؤلاء الاعلام لقوله تعالى فاستأهلوا اهل الذكوان كمن لا تعلمون

ولقوله بعض مشائخنا من تبع علما الفقيه الله سألنا انتهى قوله اوردتها حموي في شرح اشباه ميسر الخ

اقول قد تقدم الكلام على هذه العبارة بعينها فلا حاجة الى عادته قوله اوردتها صاحب مجرنة

رساله مذكوره ميسر الخ اقول قد سبق الكلام ايضا على هذا النقل خصوصا قوله اوردتها صاحب مجرنة

شرح درمختار ميسر بحث شفق ميسر الخ اقول جرى الكلام ايضا على هذا مستوفى قوله اوردتها صاحب مجرنة

مبين كتاب تضامين الحرم **اقول** مر الكلام ايضا عليه **قوله** في ضرورت شافعي مذهب كي تقليد كما
 ضرورت **اقول** يجوز تقليد التقليد لمذهب آخر ولو عند عدم الضرورة بل يحصل به اجر وثواب انما
 كان لذلك غرض صحيح محمود شرعا وذلك الغرض موجود في واقعة سراج الفتوى وهو حصول الثواب
 كما تقدم بل قال العلامة ابن حجر رحمه الله في الفتاوى الكبرى بعد كلام طويل ان ما قاله السبكي

انما يتأتى على الضعيف انه يجب تقليد من اعتقدا افضل ولا يجوز الاستقلال عنه الا لمصلحة
 دينية اى على الصحيح وهو التحيز مطلقا وجوازا لا انتقال الى اى مذهب من المذاهب المعتبرة ولو

بجواز التشبهى ما لم يتبع الرخص بل وان تبعها على ما مر انتهى **قوله** ولو بالفرض همه قبول بحج كتم
 وهولك تقليد شافعي مذهب كي كتم **اقول** بل هو المتعين في صورة السؤال **قوله** خفي حبس مسئلة
 دين شافعي مذهب كي تقليد كرتاهي تو اس مسئلدين گوياره شافعي **اقول** اذا كان الحنفى شافعي بسبب

التقليد فامى اعتراض من مولانا الزاهد الحنفى دام كرمه على ذلك الشافعي فاذا اعتراضاته صلحت هباً
 منشورا **قوله** اور اس مسئلة مين پورى طور سے شافعي مذهب كى مطابق عمل كونا ضرورى **اقول**

نعم يلزم عليه ذلك الا انه ان تركه هو والشافعي الاصلى فامى ضرر على المفتي بجواز التقليد على ان
 الظاهر من يقلد مذهب الشافعي في مسئلة لغرض صحيح محمود شرعا ان يحكى فيها على طبق ذلك المذهب

فاساءة الظن به كما لا يليق بالجاهل فضلا عن الفاضل قال الله تعالى ان بعض الظن اثم **قوله** اسوقت
 وه سباجناف كو ضرورتها نيت فرض كي كونا **اقول** اعلم ان اشتراطنية الفرضية في صلاة الجنائز وغيرها
 من سائر الصلوات المفروضة مما يختلف فيه عند الشافعية وكذا يختلف عندهم في وقوع الصلاة الثانية

لنقى يصليها على الميت من لم يحضر ثم حضر فضا ام فلا فعلى الاول وهو المعتمد تجب نية الفرضية على
 الاصح وعلى الثاني لا يجوز العمل بالقول الضعيف لنفسه قال المحلى في بيان صلاة الجنائز من شرح

لنهاج وتكفى نية الفرض فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب صفة الصلاة انتهى على ان

العلامة الشامي نقل في رد المحتار عن الشافعي الهندي عن المصنفات ان الامام والقوم يقولون
 انيت اداء هذا الرضائية بآية الله تعالى متوجها الى الكعبة وقت يومنا ۱۰ مام ولو تفكر الامام بالقلب
 انه يري صلاة الجنادة يصح ولو قال المقتدى اقتدست بالامام يجوز انتهى قوله اود سورة فاتحه
 بهى بدنت قرآنه برفضا فرضتها **اقول** هذا من جملة اغلاط فهمولا فالراهد دام كرمه
 اذ لا لازم عند الشافعية قراءة الفاتحة واما قرائتها بنية القراءة فليست بشرط نعم يشترط عند
 ان لا يقصد بفرض من فرض الصلاة سنة والظاهر من نقل المذهب الشافعي رعاية ذلك
 على انه قد اشتهر بين العوام والخواص ان قراءة الفاتحة فرض عند الشافعية في كل صلاة ف**ما**
قوله اور تكبيرات بولنے کے وقت رفع بدین بھی کرنا سنت تھا **اقول** نعم رفع اليدين التكبيرات
 سنة عند الشافعية ولا يلزم من تركه الكراهة فضلا عن بطلان السلوة على ان اقول امر سنة

ايضا في رواية عن ابى حنيفة قال في الدر المختار (يرفع يديه في الاولى فقط) وقال ائمة بلخ في
 كلها انتهى وكتب الشامي تحت قوله وقال ائمة بلخ في كلها مانصه وهو قول الائمة الثلاثة و
 رواية عن ابى حنيفة كما في شرح درر البحار والاول ظاهر الرواية كما في البحر في حاشيته للوهي
 ربما يستفاد منه ان الحنفى اذا اقتدى بالشافعي فالاولى متابعتة في الرفع ولما اراه انه انتهى قوله غرض
 ان امور كبرى اياك شخص محي نهيان كيا **اقول** هذا مجرد دعوى لا دليل لها **قوله** ياكى هو لبعض
 اشخاص بعض امور كى هو نكى اود بعض امور كى ترك كى **اقول** هذا ايضا مجرد احتمال ينافى ما
 ذكره قبل هذا **قوله** در صورت اول تقليد كهان هوى **اقول** هذا بناء الفاسد على الفساد
 على انه لا مفاوعة بعدم التقليد لان اعادة صلاة الجنادة وان كانت غير مشروعة عند الحنفية
 الا انها ان امتدت صارت عملا كروا فيفضل المجد اجر و ثواب فالكرهية لانها في الثواب مستحقة
 لذلك فربما بيان قوله جيسا كه مدراس ميں بھی جيسا اهل علم كى راى سے صلاة على الغائب

پڑھی گئی امام شافعی مذهب تھا اور معتقدان اکثر احناف تھے کسکو شافعی مذهب کے مطابق عمل
 نہیں کیا الی آخر **اقول** ہذا ایضاً مجرد دعویٰ لا دلیل لہ اسباب لا اطلاق مثل مولانا الزاهد علی
 عملوا الاعلیٰ رفع الیدین فقط أعلم انہ قد صلیت فی مدراس مرقہ علی السلطان عبدالعزیز خان ^{سلطان}
 روم بفتویٰ مولانا المرحوم المولوی سلطان محمود الخفی ابن مولانا المولوی غلام قادر الخفی استاذ مولانا
 الزاهد دام کرمہ الی شہد بجمعہا سائر علماء مدراس مشہور سابقہ المہر فاضلہ مولانا دیکوہ
 حیدر دہلوی استطیع ردھا ثم صلیت مرقہ ثانیۃ علی المرحوم الامیر عبد الرحمن خان امیر کابل برائے ^{نعلی}
 مطابق التلاک الفتویٰ فاغتاض مولانا الزاهد دام کرمہ وخالف فکتب فتویٰ لہ شہد بجمعہا احذ من
 العلماء الخفی ولا شافعی بل ردھا بعد تشہیرھا بالطبع بعض المتضلاء المعاصرين سلمہ اللہ تعالیٰ
 ردایغا ولم یقید رمولا نادام کرمہ علی جوابہ الی الان الا انہ لظہر غیظہ ہنا بمثل هذه الکلمات
 الی لا یلتف الیہا **قولہ** اور در صورت ثانی بعض کام خفی مذهب کے مطابق اور بعض کام شافعی مذهب
 کے مطابق **ہو اقول** بل الظاہر من یقلد المذہب الشافعی فی مسئلہ انہ یجوز فیہا علی طبع فذلک
 المذہب لا سیما اذا کان مطابق المذہب الاعلیٰ ایضاً **قولہ** یمحہ تو تلفیق ہو ہی **اقول** دعویٰ
 التلیق باطلہ لما ذکرنا قبل **قولہ** اور تلفیق چارون ائمہ کے نزدیک باطل ہی **اقول** ^{بحکم بطلان التلیق فی}

المذہب الاربع باطلہ قال ابن حجر رحمہ اللہ فی الفتاویٰ الذہری فذلہ وان اتفق بحکم ان ینقل الی
 خلافہ بان یقلد القائل بہ ویفتی بہ ما لہ یترتب علی ذلک التلیق المستلزم بطلان تلك الصوة

باجتماع المذہبین بل وان لم یزعم علیہ ذلک علی ما اختارہ محقق الحنفیۃ الکمال ^{رحمہم اللہ} واطال
 فی الاستدلال نہ انتہی وسبائی لذلك مزید بیان ان شاء اللہ تعالیٰ **اقولہ** فی ضرورت جو کام کہ امام
 ہام کے نزدیک جائز نہیں اوسکو شافعی کی تقلید کر کے کرنا جب جائز ہی **اقول** قد ثبت جو امر
 التقلید ولو عند عدم الضرورة بل یحصل بہ اجر و ثواب اذا کان لذلك غرض صحیح محمد شرعاً

كما تقدم مرات وكرات **قوله** جواب دوسرا احناف تقلید کئے یا تلفیق یہی اسکا بیان کر چکا ہوں
اقول قد اجبتا عنه **قوله** اور تقلید کی ضرورت کے عدم جواز پر کھنکھنے کتب معبرہ سے لکھا ہوں
 فظہر انصاف **دیکھو قول** هذا انما هو في زعمك الفاسد یا مولا نا الزاهد دام کرمک و ہستقام
 فہماک لانک لم تنقل عن الكتب المعبرة ان التقليد لا يجوز الا عند الضرورة بل نقلت کل ما
 بدالك في حال تراضطرابك واما الذي في الكتب المعبرة فهو جواز التقليد ولو عند عدم الضرورة و
 قد نقلنا فيما تقدم عليه كفاية لمن له ادنى دراية فانظر اليه بعين الرضاء والالطاف لا بعين الخط
 والاعتماد فحينئذ تعترف غاية الاعتراف بان القول بجواز التقليد ولو عند عدم الضرورة هو
 نهاية الانصاف **قوله** پس یہی بات یعنی شرائط نماز اسمیں لازم ہونی کے سبب الخ **اقول** لا يلزم من
 لزوم شروط سائر الصلوات في صلاة الجنازة ان تكون الجنازة حاضرة مطلبة لان غير شرط ذلك في
 مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يلزم منه اشتراط ذلك ان في مذهب غيره اذ يكون
 الشيء شرطاً للشيء في مذهب دون مذهب بل نقل مولا نا الزاهد دام کرمہ عن مدارج النبوة للشيخ
 عبد الحق الدهلوی رحانہ تسبی الصلاة علی الغائب عند الشافعي رحمہ رضی اللہ عنہما ثم ما نقلہ
 مولا نا الزاهد من اقوال الشيخ عبد الحق الدهلوی لا طائل تحته **قوله** اہم اہل انصاف سے یہ
 چھتے ہیں کہ بنائے شیخ عبد الحق دہلوی اس عبارت کی ابتدا میں جو تحریر فرمائے ہیں وانخفضت
 برہر غائب نماز نگراردی۔ پس اس صورت سے صاف معلوم ہوتا ہے کہ ہر غائب پر نماز درست، نہیں
اقول لا يلزم من عدم صلاته صلى الله عليه وسلم على كل غائب عدم جواز الصلاة على الغائب
 بل يكفي لجوازا ثبوت صلاته صلى الله عليه وسلم على الجاشي وغيره لغيره لا يجوز الصلاة على الغائب في
 مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه ومولا نا الشيخ عبد الحق الدهلوی رحمہ العلاء الحنفية ولذا يذكر
 الدلائل على طبع مذهبہ فلا يلزم منه عدم جوازها ايضا في مذهب غيره وقد نقل مولا نا الزاهد

دام كرمه عن الشيخ عبد الحق الدهلوي . جوازها عند الشافعي واحد وجهه و السلف رضي الله عنهم
 قوله . ووردوسري بات يدهي كنه ان حضرت صلى الله عليه وسلم جنازة غائب بر نماز كان پڑھے
 بلکہ جن جن جنازه پر پڑھے وہ تو ان حضرت کے رد برو تھی الخ اقول هذا لا ينفي الاستدلال على
 جواز الصلاة على الغائب قال العلامة ابن حجر رحمه الله في المحفة عند شرح قول الماتن (ووصلی
 على الغائب عن البلد) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم اخبر بموت البخاشي يوم موته وصلى عليه
 هو واصحابه رواه الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سريره رفع له صلى الله عليه وسلم حتى
 شاهده وهذا بفرض صحته لا ينفي الاستدلال لانها وان كانت صلاة حاضرة بالنسبة له صلى الله عليه
 سلم هي صلاة غائب بالنسبة لاصحابه انتهى وقال العلامة الكردی فی الجواشی المدینة وزعم ان الاوص
 الطوت حتى صارت الجنازة بين يديه صلى الله عليه وسلم قال في الايعاب لا ينافي اليه والا لم يوثق بشي
 من بطواه الشرع لاحتمال خرق العادة في كل قضية مع انه لو وقع لتو فالدواعي على نقله انتهى على ان الحكم
 في الدلائل مما ينبغي لنا معاشر المقلدين بعد ما ثبت جواز الصلاة على الغائب في مذهب من هبت
 من المذاهب الاربعة التي لا يتمازج الشرعيتها فامل قوله او رد مختار من هي وبشرطها ايضا حضور
 اقول لا كلام لنا في لان مطابق لمذهبنا في جنزة رضي الله عنه واما على مذهب الشافعي رضي الله عنه فلا يشترط
 حضوره فيما اذا كان خارج البلد فتجوز الصلاة على الغائب عن البلد على مذهب رضي الله عنه ثم اعلم ان في
 هذا النقل غلطان تنب مولا ناعلي بعضها دون بعض كما يعلم ذلك من وثقه الغلط ونجحة التي تنهها من بعد
 اخرى ادعارة الدلتختار هكذا وشرطها ايضا حضوره ووضعهم وكونه هو واكثره (امام المصلي) وكونه قبله
 فلا تصح على غائب الخ انتهى قوله او رجعتن جيزين تمامي نمازين صحيح هونيكي لئى شرط هين ويساهي زجنا
 صحيح هونيكي لئى بهي شرط هين الخ اقول لا يلزم من ذلك اشتراط حضور الجنازة امام المصلي بل ولا
 يشترط في صلاة الجنازة الوقت مع ان شرط في الصلوات الخمس فاذا عرفت هذا فلا فائدة لمولا الزاهد

بمثل هذا النقل الذي هو كثير في طريقة قوله اورجيزه كه تماي نماز و نكو فاسد كرتي هي وه چیز نما
 جنازه كو بهي فاسد كرتي هي مرگي محاذات عورت كالنم اقول هذا تمهيد كما قبل لما يذكره بعد على ما
 في زعمه الفاسد و وهمة الكاسد قوله پس ان دلائل معتبره سے ضا ثابت هو چكا كه نماز جنازه
 كو (مطلقا) دعائست كه ميكنند فلا باس كنها بالكل غلط هي لا اصل له اقول هذا غلط جاش
 لا نظير له لانه قد تقدم عن الكتب المعتبرة عن الامام ابى حنيفة واصحابه رضى الله تعالى عنهم اجملا
 الجنادة دعاء حقيقة وليست بصلاة فاعتراض مولانا الزاهد انما هو اعتراض على الامام واصحابه رضى الله
 عنهم فاذن منشأه عدم الاطلاع على كتب المذهب فلا ياتي بالاعتراض اصلا على القاضي على بن جابر الله رحمه
 تعالى قوله پس جب امام شافعي سے شرطت ہو گئی تو اس کے پیچھے اقتدا درست نہيں اقول هذا هو الاصح
 و اما على قول جماعة من غير الهند و اني فصيح الاقتداء به لان المعتبر عندهم رأي الامام فقط كما تقدم اثره على ان
 هذا كله في المأموم الخفي الذي لم يقلد المذهب الشافعي في تلك الصلاة بخلاف من قلده فيها ففتح صلواته
 بدون هذا الشرط اذ هو ليس بشرط في الصلاة على الغائب عن البلد في هذا الشافعي رضى الله عنه فتأمل
 قوله جيسا كه در المختار مين هي لكن في وتر الجهر الخ اقول هذه مسألة اقتداء الخفي بالمخالف كشاف
 وما نحن فيه مسألة اقتداء الخفي الذي صار شافعيًا بسبب التقليد لا الامام الشافعي فبينهما فرق قوله اذ
 رد المختار حاشية در المختار مين تحت مين اس قول كے لکھا هي قوله لكن في وتر الجهر الخ هذا هو لعمري الى قوله و
 هو الاصح اقول قد حذف مولانا الزاهد ام كرمه ما بعد هذه العبارة لانه مضر في حق غاية
 الاضرار اذ ما بعد ها هلكا و قيل لراي الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو اتين عليه فصيح الاقتدا
 وان كان لا يحتاج كما ياتي في الترتيب انتهى فعل هذا القول الذي عليه الجماعة لم لا يصح اقتداء الخفي بالشافعي
 الذي يبيد الصلاة على الميت او يصليها على الغائب لا نذا صحت الصلاة في رأي الامام يصح الا
 به وان لم يخف فتأمل قوله حاوي قدس اقول هكذا وقع في طريقة مولانا الزاهد ام كرمه مرغوب

وهو غلط ^{قرا} علم ان هذا على ما في دعم مولانا دام كرمه تفسير للمزم الذي روى صاحب المختار بقوله ^ح
وقد فسره مولانا في فتواه التي ردها بعض الفضلاء (بمعنى جيتند) فيا ليت شعري لهذا غلط ام ذلك غلط
كلاهما غلطان لعدم كلاهما غلطان لا شك فيه لان هذا (الوزن ح) اشارة الى الجلي لا الى جيتند ولا الى
الحاوي القدسي وقد كتب العلامة الطحطاوي تحت قول الدر لکن فی وتر البحر المانصة هو المعتمد لان
المحققين جنحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة له جلي انتهى بل رأينا عبارة الحلبي يعينها في جاشيتة الثمنا
تحفة الاحياء على الدر المختار هكذا اقره لکن فی وتر البحر الى اخره هذا هو المعتمد لان المحققين جنحوا اليه
وقواعد المذهب شاهدة له وقال كثير من المشايخ ان كان عادته مراعاة هذا ضاع الخلاص حجاز والا فلا
ذكره السندى المتقدم ذكره انتهى والجيب من مولانا دام كرمه حيث لم يثبت على هذا الغلط بعد ما تنبه بعض
الفضلاء المعاصرين دام كرمه في رد فتواه بان ح ^ح و ^ح للجلي مستدل بما في الطحطاوي بل ومن غلط ^{غلط}
اخر وما ذاك الا لاستنكاف الاستحياء اللذان يمتنعان الانسان عن التعلم قوله او راسي رد المختار ^{مفتي}
در المختار مين تحت مين اس قول كيه كها هي قوله ان يتقن المراعاة لم يذكره الخواص المراعاة في الفروض الخ
اقول هذه اليفة ما يتعلق بمسئلة لا تتداء بالمخالف وما نحن فيه متعلق بمسئلة لا تتداء بالموافق
كما تقدم فاي فائدة من هذا الطويل الذي لا طائل تحته فيما نحن فيه انما يعلم ان في هذا النقل تغيير او
اغلاط لم يثبت به ولو على واحد منها في وقتي الغلط والصحة لا في الاولى ولا في الثانية اذ عبارة رد المختار
هكذا اى المراعاة في الفرائض من شرطه وان كان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنة كما
هو ظاهر سياق كلام البحر ظاهر كلام شيخ الميرزا في قوله ان وقع هو كقوله اجماع جائز نهين اقول
هذا غلط صريح منشأه عدم فهم عبادة رد المختار قوله پس صلاة على الغائب مين اگر چه امام شافعي هو
سك ^{سك} صحيح خفي امتد اكرنا هرگز جائز نهين اقول هذا غلط بل كان عليه ان يقول ليس بجائز على
الاصح اذ يصح الاقتداء به على غير الاصح وتقول جماعة منهم الهنداني ان العبرة برأي الامام فغلط كما تقدم

على ان تقول انما يتاقي هذا في الحنفى الذى لم يقلد لمذهب الشافعى في تلك الصلوة بخلاف من قلده فيها
فلا يتاقي فيه شئ مما تقدم اذ صلواته صحيحة على مذهب الشافعى قولك كسوا سطيكه صلوة على الغائب
میں شافعی کے پیچھے اقتدا کر نیسے دو شرط فوت ہوتے ہیں اقول لا ضرر بذلك بعد ما قلد الحنفی لمذهب
الشافعی في تلك الصلوة على ان دعوى اطلاق فوت التشرط الثاني في الصلوة على الغائب نظر لانه ربما يفوت
و ربما لا يفوت كما هو ظاهر قوله پس ان دلایل سے صفا معلوم ہو چکا کہ جو بعض اہل علم مدد راسخ صلوٰۃ
على الغائب کو شافعی مذهب الا اگر امام ہو تو جائز ہے کر کے جو کہتے ہیں بالکل مع لوگ کتب حنفیہ ناواقف
ہیں اقول ومن الغافلین بذلك اساتذہ مولانا المہتر من العلماء الحنفیة والشافعية الذين لهم
اطلاع ببلغ على كتب المذهبين حتى كانوا متبينين عليهما الا ان مولانا دام كرمه يزعم انهم لم يطلعوا على كتب
الحنفية وادع اطلع عليها غايبة الاطلاع والحال انه ببركة غيا بفا لہم حصل لہ شہرۃ بین الناس قولہ
واقف ہو تو کس بنا پر یہ فعل ناجائز کو اختیار کئے اقول هذا اعتراف اى اعتراف من مولانا الزاهد دام
كرمه بعدم اطلاعه على مبنى تجويزهم الصلوة على الغائب لانه لم يطلع عليه من ذلك الزمان الى هذا الزمان
فان اطلع عليه لم يعترض عليهم ولا على من يجذ وحديثهم اعلم بما مولانا دام كرمك ان تجويزهم اقتداء بالحنفية في
الصلوة على الغائب بالا مام الشافعى دون الحنفى كما هو متعارف في الحرمين الشريفين مبنى على امرين الاول ان الاحتياط
بقولك لمذهب امامهم الشافعى في تلك الصلوة وهذا هو الذى يلبق منهم بالافتاء اذا التقلب جائز ولو عند
عدم الضرورة على الاصح كما تقدم مرات وكرات مع الدلائل الساطعة والبراهين القاطعة والثاني ان يصح
اقتداء الحنفية بالامام الشافعى دون الامام الحنفى في تلك الصلوة جريا على ما عليه الجماعة منهم الهند واني
من ان العبرة لاني الامام فقط وهذا هو الذى يلبق لعوام الحنفية دون الافتاء الا انه يسوغ العمل به في مثل
هذا المقام ان يحصل برفع عظيم بين الخواص والعوام في الحياة وبعد الممات بل في الصلوة على الغائب من
سلاطين الاسلام رجع عظيم على الكعبة الشام فاذا اعزنت ما ذكرنا نافع المعونة ظهر لك ان تجويزهم لم يرد

قوله اور کہا صاحب مجرنے رسالہ مذکورہ میں قال ابن الہمام فی فتح القدیر الخ اقول لامناسبة بهذا
 النقل ايضا لما فيه لا يستلحق بترجيح قول الامام على قول الصاحبين عند الاختلاف كما تقدم ذلك قوله
 اور مخطاوی نے شرح در مختار میں بحث شفق میں قال صاحب الهدایۃ الخ اقول هذا بیان ما یفتی
 به عند اختلاف الامام وصاحبيه فلا تعلق له ايضا بما نحن فيه كما تقدم قوله اور کہا فتاویٰ المکبریٰ میں
 کتاب قضاء میں هذا کلام فی القاضي المجتهد الخ اقول هذه مسئلة القضاء بخلاف رآته وبخلاف
 مذهبه امامه فای تعلق لهما بما نحن فيه كما تقدم ذلك قوله بسبب ما دلت تحریر الاصول اور شرح اسکی
 تبصیر شرح تحریر فی مشاظر العرب کہ غیر مجتہد مطلق اگرچہ وہ مجتہد بعض مسائل میں ہو سکتا ہے
 امام کی تقلید کرنا لازم ہی اقول الصواب (کسی ایک امام کی) بدل قوله ولینص امام کی لان الذی علم
 مما ذکر فی التحریر وشرحه هو لزوم التقليد علی غیر المجتهد المطلق وان کان مجتهدا فی بعض المسائل فذلك
 التقليد یوجد ايضا فی تقلید المقلد لمدعی آخر قوله لیکون حضرت شیخ الحنفیہ جمال الدین حصیدی کا جو
 ثانی امام ہو کہ نماز پڑھنا خفی مذہب کے رویہ یا ہی یا بجا ہی غور فرماؤ اقول نعم قد حصل له بذلك
 اجرو ثواب فیسکون نفعه هذا صحیح اجمودا فی الشرع فتأمل قوله اور وہ لو کہ نماز جنازہ دوبار پڑھنے
 کیا امام ابو حنیفہ رضی اللہ عنہ کے مذہب کو کچھ الزام ہو سکتا ہی ہو کر گزرنہ ان اقول نحن ندسقط ما
 ذکر البکلاوی فی عمدۃ الفتویٰ من تأویلہ الصلاة بالدعاء فثبت ما ذکر فی سراج الفتویٰ والفضل ما شهد
 به الاعلاء ثم هذا الذی ذکرہ مولانا الزاهد دام کرمہ انما یتانی اذا قبل ان الصلاة علی الامام ابو حنیفہ رضی
 اللہ عنہ مستورات الزام علی الحنفیۃ ولیرقیل بل احد فافهم منشأہ عدم ظهور ما فی السؤال والجواب من سراج الفتویٰ
 قوله پس اس صورت مذکورہ میں یہ بات کو متذکر رہی اقول نعم میں ما فی سراج الفتویٰ بدین میں ما فی
 فہم مولانا الزاهد دام کرمہ مراحل عدیدہ لانه کان السؤال هل یعتبر بمذہب الیچ فی الصلاة علیہ علیہ
 ثانیۃ لا یعتبر فاجاب مولانا الحبیث ام فیض بانہ لا اعتبار بمذہب الیچ فیما استدلل لذلك بانہ صلی

على الامام ابى حنيفة رضى الله عنه ست مرات فهذا الكلام صحيح لا غير عليه فالاعراض عليه مبنى على
عدم الفهم قوله حنفية كوجوه ضرورية انهم اسبر على كرين اقول نعم يجب عليهم العمل على
ذلك الا انه اذا اخلوا خلف الشافعى الذى يعيد الصلاة على الميت مغفلين لمذهب الامام الشافعى
رضى الله عنه يكون منفعهم هذا صنيعا حسنا اذ به يحصل الثواب لهم والميت والانتقال من مذهب
الى مذهب بالكلية او فى بعض المسائل جائزا اذا كان لذلك غرض صحيح وهو موجود هنا كما لا يخفى ^{قوله}
شافعى مذهبين ^{بجيب} جماعة من كسائه يترها هو شخص دوسر ياربها جائز فلو تروى ذلك محققين
شافعية كى البئر جائز هنا اقول اعاده الصلاة على الميت جائزة عند محققى الشافعية لانك فيها لا
انه لا تنجب تلك الاعادة فتكون عند بعض مباحة وعند بعضهم خلاف الاولى فلا منافاة بين الجواز
وخلاف الاولى فضلا عن المباح كما تقدم ذلك مرارا فاقوهه مولا نال الزاهد دام كرمه من ان الاعادة غير
جائزة عند محققى الشافعية غلط منشاء عدم فهم ما فى كتب الشافعية قوله جيبا كما منهاج بين
مرفوع من صلى لا يبداى لا تنجب له الاعادة على الصحيح اقول بامولانا الزاهد دام كرمك هذا دليل
لنا الا انك فاهمت عبارة منهاج صحتهم فقولنا الامادة غير مستحبة على الصحيح فتكون مباحة عند البعض
خلاف الاولى عند البعض فافهم فان تلك قد قصرت قوله او امام نودى رحمة الله عليه روضة الطالبيين
مبين فرمى له هين واخا صلي على الجائزة فى جماعة الخ اقول هذا البصر دليل لنا لا مولا نال الزاهد دام
كرمه وقوله فلم ير ان يصلوا هكذا وقع فى طريقه دام كرمه من غير كتابه الا ان بعد الروايات التى ان يصلوا
والمصحح عنده وكتابه الا ان بعد غلط عندكم كما يعلم ذلك من ورقة الغلط والصحة التى شهها الطبع
مرة ثانية بعد نحو شهر من ظهور طريقته قوله او مولا نالولى سراج العلم امجد سعيد سلمى مفيد الطالبيين
مبين لك هين واما هركه منفرد بجائزنا انك قد اذنت اقول وما ذكره مولا نال السراج فى مفيد الطالبيين هو
لما ذكر فى السراج فهو خلاف باطل منشاء عدم فهم معنى قوله تغفل بابين نازجا نرئيست قوله انكر

على كرمك
٥٠

كقول صاحب مخفى وصاحب تحفة اور ما سوى ذلك كقوله هين نماز جنازه و باره نه پڑھا چاشی اقول
 هذا وهو لان ما ذكر في المعنى وغيره وهو عدم استحباب الاعادة لا ما ذكره مولانا الراشد من مخفى الاعادة كما
 تقدمت العبارات المتعلقة بكذا البيان بل ذكره لا نادام كونه ضد نقل عبادة للنهاج هكذا لا يوجب
 الاعادة في الجملة كقول اعاده كما افضل عرفى على الصحيح اقول وقيل تنفع وضاعل الاول يثاب الصديق
 النفل وعلى الثاني يثاب له ثواب الفرض فتأمل قوله جواب اعانة الطالبين شرح فتح المعين ولا كونه
 قوله اعادتها مع جماعة وبالأولى عدم نذب اعادتها منفردا وانما يندب اعادتها الخ اقول ليس ذكره
 صاحب الاعانة والما ذكر في فتح المعين وغيره من انه اذا اعادها صارت صلوة نفل لا بل انما ذكر صاحب
 الاعانة ترجيح عدم استحباب الاعادة بان المعاد نفل وهذه لا تنقل بها وقد تقدم معنى قوله وهذه
 لا تنقل بها وهو عدم الاتيان بصورتها نفلا من غير جنازة فافهم فان ذلك قد تضمنت درك مسائل الخفية
 فضلا عن درك مسائل الشافية قوله اور صاحب مخفى كقوله من جعل على ميت الخ اقول معنى ما ذكره المخفى
 كقوله صاحب الاعانة فلا دليل فيه لولا ان الراشد دام كرمه اصلا قول الجواب اسكاهي جوبا
 كقوله اب بيان كما قبل الخ اقول قد تقدم الجواب عن ذلك مستوفى فلا حاجة الى ذكره ثانية لان الذي يتنبه
 بادنى اشارة الغبي لا يقنعه ولو ضرب بالعصا ولتعمروا قال بعضهم

* والعبد يضرب بالعصا * * والمحرك يقيه الاشارة *

قوله حال انك صاحب مخفى كقوله الرابع تكرر اعادتها والخامس نحو ما اقول هذا ان القولان
 ضعيفان لا يفتي بهما وانما يفتي بالقول الاول وهو عدم استحباب الاعادة وان اعادها وقصت لا تنفلا
 على الصحيح على ان صاحب المعنى قال والثاني ليس اعادتها في بيان قوله الخ انتهى في قوله تقليد شافعي ضد عك
 كونهما جازمي باجازه نهيان او بركن رجا هي اعاده كمنكى حاجت نهيان اقول ما ذكره مولانا الراشد احو
 جواز التقليد شيئا عن الكتب المعتمدة بل ذكرنا كرات ومرات عن الكتب المعتمدة عدد نقول نقل الالة

صريحة على جواز تقليد المقلد لذهب خروفاً لا حاجة الى ذكر ذلك هنا اي قوله ابى يثبت باقى دمي وهذا
 جواز صريح من ذهب كى تقليد كذا برهنة هين اذ يمكن الجمع بين هاتين الاقوال فنعم صلافة خلاف
 الشافعى الذى يعيد الصلاة على الميت مقلدان للذهب الامام الشافعى رضى الله عنه اذا اتوا بجمع ما هو
 معتبر فى ذلك المذهب كما هو مذكور فى سراج الفتوى عن الردوانى عزله العمل بما يخالف ما عمله على
 مذهبه مقلداً فيه غير امامه مستحباً بشرطه قوله احناف شافعى مذهبكم يجمع ائمة ائمة يهود
 شخص هو جرد باره نازحاً من مدين امام هو كرمناز برهناى اى يجمع ائمة ائمة كرمناز برهناى اى
 نعم يكره النقل لهم بصلوة الجنازة من غير تقليد لذهب الامام الشافعى واما بالتقليد كما هو المذكور فى صورة
 السؤال فلا يكره لهد ذلك كما تقدم مرات وكرات على ان اعادة صلاة الجنازة ولو كانت غير مشروعة عند
 الحنفية الا انها لو عيادت لصارت فلاحاً مكرهاً ان يحصل للصيداجو قراب كما سيأتى لذلك مزيد بيان
 قوله ما سوا اى احناف تقليد كما كان يكره بل كذا تلفيق كرمناز كذا قوله هذا الجرد دوى لا دليل
 لها قوله تلفيق بائناً ائمة اربعة باطل هو قول لا يكون التلفيق باطلاً باتفاق الحنفية فضلاً عن اتفاق
 علماء المذاهب الاربعة قال العلامة ابن نجيم الحنفى فى رسالته الموقفة فى بيع الوقف لا على سبيل الاستبدال
 ويمكن ان يؤخذ صحة الاستبدال من قول ابى يوسف روى عنه البيهقي فاحش بقول ابن حنيفة روى عنه
 على جواز التلفيق فى الحكم بين القرآنين قال فى الفتاوى البزازية من كتاب الصلاة من فصل زكاة الفرائض
 من علمه خوارزم من اختار عدم القضاء بالنكاح فى القراءة اخذ ايمدها امام الشافعى رضى الله عنه قال فى الباقيات
 مذهبه من غير النكاح فقال الباقيات اخذت من مذهبه الاطلاق وترك القيد لما انفرد فى كلام محمد
 ان الجهد يتبع الدليل لا التالى حتى صح القضاء بصحة النكاح بعبارة النساء على الغائب انتهى وما وقع
 فى آخره روى ابن الهمام روى عن شافعى فانما اعزاه الى بعض المتأخرين وليس هذا المذهب انتهى وقال العلامة
 مفتى بلاد الله الخوارزمي رحمه الله عليه الحكيم الحنفى رحمه الله فى القول السديد فى بعض مسائل الاجتهاد وادوات

بعد كلام طويل فقد انحصر من القول عن الأئمة ان التلقيح جائز ثم بعد ذلك من استباحه جواز التلقيح
 من مسلمي ابي يوسف وبعض علماء خوارزم ومثله صحة الحكم على الغائب بصحة النكاح مع وقوعه
 بعبارة النساء التي ذكرها واستيناسي بمقالة المحقق في التبرير وما على الانسان ان يختار الاسهل عليه في
 العمل وجدت شيخ الاسلام خاتمة المتأخرين مولانا العلامة زين الدين ^{عليه السلام} يصرح في رسالة النهاية
 ببيع الوفق لا على وجه الاستبدال بل ان ما وقع في آخر التبرير من منع التلقيح فانما عزاه الى بعض المتأخرين
 ليس هذا المذهب انتهى فحمدت الله تعالى على موافقة ما اذعنت لما نص عليه مولانا العلامة زين الدين
 انتهى اقول هذا كله اذا كان التلقيح في قضية واحدة واما اذا كان في قضيتين فجائز ايضاً عند بعض
 محققى الشافعية قال العلامة الشيخ علي بن ابي بكر في المجال الانضاري الخزرجي الشافعي المكي رحمه الله
 في فتح المجيد باحكام التقليد بعبارة في بعض من القول والحاصل ان قلنا ان من منع التلقيح انما
 من ائمتنا قطعاً واما غيره فقد علمت من القول التي ذكرتها لك ما فيه والله اعلم بهذا كله اذا
 كان التلقيح في قضية واحدة اي حكم واحد اما اذا كان في قضيتين اي حكمين كشافعي يرضأ على مقتضى
 مذهبه بل يخبر بعض رؤسنا وادان بقاء الامام باخيفته في استقبال البهجة فهل يبلغ اليه عندنا
 اتفاقاً ولا انفي العلامة الفقيه جليله الدين عبد الرحمن بن زباد رحمه الله بالثاني هو الجواز واستدل
 بما هو مبني في فتاواه ثم قال رايت في فتاوى البلقيني ما يقتضي ان التركيب من قضيتين غير قاطع في
 التقليد انتهى قوله ^{عليه السلام} كونه خفي من مسائل التي في تقليد كمي ان شاء الله كوجوب وجوه شافعي امام حكم
 كسما بن كزنازمها اقول لا يلزم ذلك على القول بجواز التلقيح وهو القول عن الأئمة الحنفية كما تقدم
 عن العلامة محمد بن عبد العظيم الحنفى المكي وغيره وقال في فتح العدين قال شيخنا المحقق ابن زباد رحمه الله
 تعالى في فتاويه ان الذي نقصناه من امثلهم اراء التركيب القاطع انما يمتنع اذا كان في قضية واحدة
 فمن امثلهم اذا تضاء ولمس تقليد الابن خيفة واحتمل تقليد الشافعي شرطي فسلطته باطله لانها

ليس في الكافي
 كما في شرح
 التمهيد

الامامين على اطلاق ذلك وكذلك اذ اتضأ ومس بلا شهوة تقليدا للامام مالك وليريد لك تقليدا
للسانني ثم صلى فصلاته باطلا لا اتفاق الامامين على اطلاق طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من
قضيتين فالذي يظهر ان ذلك غير قاض في التقليد كما اذ اتضأ ومس بعض راسه ثم صلى الى الجهة
تقليدا الابن خيفة فالذي يظهر صحة صلته لان الامامين لم يرفعوا على اطلاق طهارته فان الخلاف
فيما لا يقال اتفاقا على اطلاق صلته لا نأفعل هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين اذ
فهمناه انه غير قاض انتهى ثم قال عن فتاوى المحقق ابن زباد رحمه الله ايضا وقد رأيت في فتاوى الشيخ
ما يقتضي ان التركيب بين قضيتين غير قاض انتهى قوله يعني اس نماز من سورة فاتحه بدعت قرأة
بزهدنا فرض بها اقول فيه نظر كما تقدم قوله حالانك وه احنا ايك ايت لحي شو فاتحه كن ندر
اقول هذا مجرد دعوى لا دليل لها بل قرأهم الفاتحة هي الظاهر ما اشتهر بين الخواص العوام اشتهار
تاما ان قرأة الفاتحة فرض في كل صلاة عند الشافعية قوله اورد وسمي بان يمتحنى كنه فرض في
كرانها وسمي بهين كنه اقول هذا ايضا مجرد دعوى لا دليل لها بل نية الفرضية في صلاة الجنازة كسائر
صلوات الخمس ما هو مختلف فيه عند الشافعية على ان صاحب الرد نقل عن الفتاوى الهندية عن الضمير الاما
والقوم يترون ويعيدون زويت ادا هذه الفريضة عبادة لله تعالى من جهتها الى الكعبة مقندين بالامام يحيى
قوله بس نظر كنه ان وجهات كنه تقليد وكوسون دورى اقول هذا ليس بظاهر بل الظاهر هو
بين الخواص العوام من ان النية فرض عند الشافعية في الوضوء والفعل والصلاة وغيرها من العبادات
وان قرأة الفاتحة فرض على الاما الذين صلوا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة على الميت وصلوا على التائبين قبل ان
الاممراك في خطبة مما ترون بكل بعد من ذلك فنية لا فرض من التقليد كحسبهم فحشون باتيان جميع ما هو معتاد
عند الشافعية في تلك السنة فانهم قرأوا بلكه دورى دورى طورى بلغي هو كنى اقول هذا مجرد
لا دليل لها على اننا نقول لا يلزم من عدم نيةهم الفريضة وعدم قرأتهم الفاتحة التالفق لان صلواتهم

دكهم قول يقتضيه **اقول** قد ذكرنا عن الامام النووي وغيره انه وصلى على الميت فخصر لم يصل
 عليه ندب له الصلاة عليه وقطع فضا فينويه وانه يجوز لم يصل عليه اعادتها فيكون المعاد نقلا على الصحيح
 وانه يجوز اقتداء المقرض بالمقتل فيخشى عدمه انه يجوز اقتداء المقرض بصلاة الجنازة خلف المقتل
 بها فيجب على مولانا الزاهد اتمام كرمه قبوله على الراس العين **قوله** بعد دعوى سنونية ايكما **اقول**
 دعوى الباطنية باطلة كما سيحكي بيان ذلك **قوله** كونه شافيهه كسايان زحنازمه **قوله** ان
 افضل له انه مسنون **اقول** هذا وهم فاسد وزعم كاسد اذ لا منافاة بين الافضلية والسنونية
 قال الشيخ في رواية الانصاري رحمه الله في فتح الرهاب وتنس اي الصلاة عليه بمجد لان صلى الله عليه
 سلم صلى فيه على سهل بن بضاء واخيه رواه مسلم بدون تسمية الاخ انتهى وقال الترمذي في
 حاشيته على الخويزي ونسب ان تكون الصلاة عليه بمجد انتهى وقال في المغني وجوز بلا كراهة بل
 يستحب كما في المجموع الصلاة عليه اي الميمني في المسجد ان لم يخش تلويثه لانه صلى الله عليه وسلم
 فيه على سهل وسهيل ابني بضاء كما رواه مسلم انتهى وقال في بشري الكري شرح مختصر بافضل وتنس
 الصلاة على الميت بمجد ان من تلويثه وقال المحلى في شرح المنهاج وجوز الصلاة عليه اي على الميت
 في المسجد بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح المهدى قال فيه بل هي مسحبة وفيها بل هو افضل
 انتهى وقال في الاقتناع وتنس الصلاة عليه بمجد انتهى **قوله** ادر شيخ عبد الحق دهبوي قداس سره
 العزيز شرح سفر السعادات من تحرير فرمائه هين **اقول** مولانا الشيخ عبد الحق الانصاري هو العلامة
 الحنفية فلازم عليه ان يذكر كذا لائل على طبق مذهبه فلا ضرر بذكره لاني علمنا ما اثره فينا من كمال
 لا ضرر بايد كراهية على الحنفية قال في الحنفية وجوز الصلاة عليه بل تنس في المسجد **قوله** بمجد
 انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بضاء في المسجد وزعموا انها لا خلاف بل هي لا خلاف في ذلك
 الظاهر في اقتداء وانتهى بخصاصة الى انما في الشرح

فی مسجد بنی معاویة علی ابی الربیع عبد اللہ بن عبد اللہ بن ثابت بن قیس بن ہنہ قالہ صاحب التور
فیما کتبہ علی ابن سید الناس فی الوفود انہی قولہ الحاصل خلاصہ جناب شیخ عبد الحق دہلوی قدس
نصیر کے کلام کا یہ ہے کہ غایتہ الاوطار والا لکھنا ہی الخ اقول قال العلامة للامام علی القاری فی شرح
الموطا بروایۃ الامام محمد بن الحسن الشیبانی فی باب الصلاة علی الجنائزۃ فی المسجد ای المسجد الذی لیرحمہ
لصلواتہا اخبرنا مالک اخبرنا نافع عن ابن عمر انہ ما صل علی عزرا فی المسجد ای مسجد المدینۃ قال
محمد لا یصل علی جنازۃ فی المسجد ای کرہت الصلاة علیہا فیہ کراہۃ تحریر فی روایۃ وتزنیہ فی
الاخری وهی الاولی وبعہ قال مالک وكذلك ابلفنا عن ابن ہریرۃ ولعلہ اراد ما اخرجه الطحاوی فی صحابہ
الانار عن ابن ہریرۃ ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال مر علی جنازۃ فی المسجد فلا شیء لہ ای من الاجر والثواب
مطلقا او کاملا وهو الاظهر فی روایۃ فلا اجر لہ ای کاملا و فی اخرى فلا شیء علیہ انہی فاذ تفرقت
روایات ہذا الحدیث ہکذا انک کیف لست قید الاستدلال بہ علی کراہۃ الصلاة علی البیت فی المسجد مع
ان روایۃ فلا شیء لہ ضعیفۃ والروایۃ المشہورۃ فلا شیء علیہ کما صرح بہ العلامة ابن حجر رحمہ اللہ فی
التحفة علی ان العلامة الشیخ ابی الحسن السندی الحنفی ذکر فی شرح مسند الامام احمد و یکن ان یقال معنی
فلا شیء لہ فلا اجر لہ لاجل کونہ صلی فی المسجد فالحدیث لیمان ان صلوة الجنائزۃ فی المسجد لیس لہ اجر
لاجل کونہا فی المسجد کما فی المکتوبات فاجر اصل الصلاة باق وانما الحدیث لافادۃ سلب الاجر بسبب
ما یرتفع من ابقاعہا فی المسجد فیکون الحدیث مفید الاباحۃ الصلاة فی المسجد من غیر ان یکن لہا
بذلک فضیلۃ زائدۃ علی کونہا خارجہا و ینبغی ان یتعین ہذا الاحتمال دفعا للتعارض وتوفیقا
بین الادلۃ بحسب الامکان و علی ہذا فالقول بکراہۃ الصلاة فی المسجد مشکل انتہی قولہ ^ب و قد
ابی ہریرۃ کی بھی صاف دلالت کرتی ہی کہ نماز جنازہ مسجد کے اندر نہ پڑھنے پر الخ اقول ہذا
الاستدلال باطل قال التروی و لیس فیہ دلالة اصلا انتہی و سبجی لذلك مزید بیان ان شاء اللہ

قوله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **كقول** وفعل کے خلاف کرتے ہیں جو فعل کہ انحضرت صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم کے خلاف ہو مردود ہے **اقول** ہذا کلام واہ لا ینکر الصلاة علی المیت فی المسجد مخالفة لفعله صلی اللہ علیہ وسلم کیف قد ثبت انہ صلی اللہ علیہ وسلم صلی علی سہیل بن بیضاء فی المسجد واخيه وعلی غیرہما کما تقدم قال القلیوبی **قوله** فی المسجد جملہ حالیۃ من ضمد صلی الرحیم لہ صلی اللہ علیہ وسلم ومن یھمل لانہما حیوان وما قبل انہ من الاول نقطۃ وانہ یحتمل وانہ لھذب مردود بما ورد ان عائشۃ رضی اللہ عنہا صلت علی سعد ابن ابی وقاص ہی معہ فی المسجد فاعترض علیہا بعض الصحابة فقالت لہم ما اسرع ما نسیدم فعلہ صلی اللہ علیہ وسلم سہیل ولعل العتراض الیکین بغير ذلك وتوہمت انہ بلغنا انتہی لان صلواتہ صلی اللہ علیہ وسلم علی المیت فی المسجد کانت نادرۃ ووجہ ندرتہ ما قال السید السمہوی فی وفاء الرءاء بأخبار دار المصطفیٰ ما ما کان من ذلک (ابی الصلۃ علی المیت) فی زمانہ صلی اللہ علیہ وسلم فقد روی ابن شبر عن صحابہ سقط اسمہ من النسخۃ التي رقت علیہا حدیثا محصلہ ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم لما قدم المدینۃ کان اذا احتضر المیت اذا نذرہ فحضر ویتخفّر لہ حتی اذا قبض انصرف النبی صلی اللہ علیہ وسلم ومن معہ وربما قد ومن معہ فربما طال حبسہ لث علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال فلما اخینا مشقۃ ذلک علیہ قال بعض القوم لبعض لو کنا لا نؤذن النبی صلی اللہ علیہ وسلم بانہ حتی یقبض فاذا قبض اذناہ فلم یرکن علیہ فی ذلک مشقۃ ولا حبس ففعلنا ذلک وکانوا ذنبا بالمیت بعد ان یموت فیا تئییہ فیصلی علیہ فربما انصرف وربما کث حتی یدفن فکنا علی ذلک حدیثا فقدنا لولہ شخص رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وحدثنا عن ابنہ حتی یصلی علیہا عند بیتی کان ذلک ایق بہ ففعلنا فکان ذلک الامر الی الیوم ثم قال فی صحیح مسلم من حدیث عائشۃ انہا امرت ان یمیزنا زنا بن ابی وقاص فی المسجد فیصلی علیہ فانکر الناس ذلک علیہا فقالت ما اسرع ما نسئ الیہ صلی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم علی سہیل ابن البیضاء لانی المسجد فی

ورواہ لہا واللہ لقد صلی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم علی ابن السبیح فی المسجد سہیل واخیه قلت
 وینہام منہ ان ذلک نادر وان الکثیر من فضلہ صلی اللہ علیہ وسلم ان قد صحت الاشارة الیہ وروی
 بحبی بسند جید عن عبد اللہ بن عمر انہ صلی علی عمر بن الخطاب فی المسجد فی روایۃ اخرى لعن بحبی
 عن عبد الرحمن بن عاصب ان عمر بن الخطاب صلی علی ابی بکر فی المسجد وان صہبہا صلی علی عمر بن الخطاب
 فی المسجد ویان فی روایۃ اخرى ان ذلک کا عند المنبر وقد روی ذلک ابن ابی شیبہ وقال فی روایۃ وضعت
 الخناز فی المسجد فجاء المنبر قال الخافظ ابن حجر وھذا یقتضی الاجماع علی جواز ذلک وقد تعرضت للمذا
 ہ فی ذلک انتھی قری لہ اگر مراد علماء سہیل شافعیہ ہیں ہاں اس سے کچھ بحث نہیں اگر مراد علماء
 علماء حنفیہ ہیں قولہ انکار مردھی کو نکہ خود اب جرح علامہ قطب الدین الخفی کا جو تحریر فرماتے
 ہیں یہ بدیہ اشاعت فتوی کے الفاظ قری لہ ہذا من بلیۃ ما ھذا ہی بدیہ لا فاللہ مکرری دام کر مہ سے
 طریقہ براہمدی لا للہ لہ لہ و فی سبب اشاعت الفتوی وان فیہ حق الفہم لہ لہ بمثل ہذا التقویہ
 ثمرہ لہ بیاہ و ذالک الذکور فی سبب اشاعت الفتوی ان ملاء البرازہ فی المسجد مکروہ عند الخفیہ
 وہ یون ترون انہ افیہ فیہ یون فی الخفیہ فی الزمین الشرعیین بتقلید ان افیہ وصرح الخفیہ
 بجواز ذلک ذالک انہ ہم صحیح لا بخلاف لہ ما فہم قری لہ یمنہ قول علامہ قطب الدین الخفی کا بالکل وہی
 شہادہ و مردھی اور اعلیٰ حجہ نہیں کہ ینک اسناد یث صحیحہ کے خلاف ہی جو قول و فعل کہ فرمان
 عائشہ ان سرور انس جہاں صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم کے خلا ہی مردود ہی اقوال ما وفق هذا الجواب
 باحدیث الارہہ ایستہ فانہم یرون العوام الذین ہم کالانعام بمثل هذا الکلام فی سوء الظن بالائمة الاعلام
 یا کمولا وکلامہ ۸۰ نادر اسی واہ وقد بیئت انما تقدم ان صلی اللہ علیہ وسلم صلی علی سہیل بن البیضاء
 اخیه وکما غیرہا فی المسجد وان عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ صلی علی ابی بکر فی المسجد ان صہبہا صلی
 علی عمر بن الخطاب فی المسجد وان ہذا ایتہ منی الاجماع علی جواز ذلک فتاویٰ جامع العلماء الاعلام والاثر
 خذ

بسوء الانقام قوله او رخدوا فحضرت صلى الله عليه وآله وسلم ادرا أصحاب مسجد نبوي من كل كرجاء
 خاله مين ناز برهي اقول هذا غلط لان صلى الله عليه وآله لم يصل على الجاشي في موضع الجنائز الذي هو عند
 مسجد واما صلى عليه في المسجد الذي يصل فيه العيد وهو عند دار كثير بن الصلت وبينه وبين باب
 المسجد النبوي الف ذراع قال السيد السهمي في وفاء الوفا وعن ابى عطاء عن ابيه قال قال لي سعيد بن
 المسيب يا ابا محمد اعرف دار كثير بن الصلت قلت نعم قال فان النبي صلى الله عليه وسلم خرج حتى
 انتهى الى ذلك الموضع فقام وصف اصحابه خلفه فصلى على الجاشي حين مات بارض الحبشة انتهى قال
 فيه الايض وقد نقل ابن ابى شبيب عن شيبه الى غسان وهو الكنانى من اصحاب مالك ان قال ذراع ما بين باب
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي عنده دار مروان بن الحكم وبين مسجد الذي يصل فيه العيد بالمصلى
 ذراع قلت وقد اخترته فكان كذلك وهذا المسجد هو الذي يقول في حديث ابن عباس في الصحيح ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اقام في يوم العيد الى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت الحديث انتهى واما موضع الجنائز
 فانما كان عند بيت صلى الله عليه وسلم قال السيد السهمي وعمر بن شهاب قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا هلك الهالك شهده حتى يصل عليه حيث يدفن فلما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبدن نقل اليه الرمنون موثاهم فضلى جليهم فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز عند بيته
 في موضع الجنائز اليرم ولم ينزل ذلك جاريما قال ابن ابي شبيب حديثي محمد بن يحيى قال حدثني من ثقت مرارة
 كان في موضع الجنائز فخلت ان اذا انى بالموت وضعوا عند هاهنا فعلى عليهم فاراد عمر بن عبد العزيز حتى بنى
 المسجد فقطعهما وفي صحيح البخاري من حديث ابن عمر في قصة اليهوديين فرجا قريبا من موضع الجنائز عند المسجد
 فدل ذلك على ان الموضع المذكور كان مبرور فايد لك انتهى قوله ان المسجد نبوي مين ناز جنازه برهنا زيادتي
 رحمت اور بدكت هوتي وحقه وشره صلى الله عليه وآله وسلم يكون خارج مبرور هوتي ناز برهي اقول هذا
 الاستدلال باطل اذ ليس فيه صيغة نفى عن الصلاة عليه في المسجد بل الظاهر انه صلى الله عليه وسلم انما خرج من

المسجد النبوي الى الخارج لغرض كثرة المصلين عليه ولا شاعة كونه مات على الاسلام ويؤيد خروجها منهم
 صلى الله عليه وسلم الى المسجد الذي يصل فيه العيد كما تقدم والا يكف لأتباعه الموضع قريب من المسجد
 قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وقال ابن بزرة وغيره استدلل ببعض المالكية وهو باطل
 اذ ليس فيه صيغة نهى ولا احتمال ان يكون خرج بهم الى المصلى لا مرغبا المعنى المذكور وقد ثبت ان صلى
 الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بضاء في المسجد فكيف يترك هذا التصحيح لا محتمل بل الظاهر انه
 انا خرج بالمسلمين الى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ولا شاعة كونه مات على الاسلام
 فقد كان بعض الناس لم يدركونه اسلم نقد روى ابن ابي حاتم في التفسير من طريق ثابت الدارقطني
 في الاثر والبرار من طريق حميد كلاهما عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على الجاشي قال بعض
 اصحابه صلى على علي من الحبشة فزيت وان من اهل الكتاب من يؤمن بالله وما انزل اليك الاية ولما
 في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب واخر عنه في الاسط من حديث بل سعيد زاد فيه
 ان الذي طعن بذلك فيه كان منافقا انتهى قوله اوردني حديث شريف مينا اياه من صلى في المسجد
 على جنازة فلا شيء له او لم يك حديث بين يايه فلا اجر له اوردك حديث مينا فلا صلوة له وادد هو
 اقول قال في التحفة وخبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ضعيف الرواية المشهورة فلا شيء
 عليه وقد صلى عمر الصحابة على ابي بكر رضي الله عنه وفيه واوصى عمر بالصلاة عليه فيه فيقذفها الصحابة
 وكل من هذين في معنى الاجماع نعمان خفيف تلويث المسجد من حرم انتهى قوله بهر اميد او توقع زياد
 رحمت او بركت كي دكنا اهل علم كاشيه نهين اقول اذا ثبت صلاته صلى الله عليه وسلم على الميت
 في المسجد وكانت تلك مسنونة عند الشافعي واجد فرجاء زيادة البركة والرحمة بالصلاة على الميت في المسجد
 من دأب العلماء الكاملين الصالحين اذ المسجد منازل الرحمة والبركة كيف قد اوصى عمر رضي الله عنه
 بالصلاة عليه في المسجد ونفذها الصحابة رضي الله تعالى عنهم قوله همك واس عبارات مينا شبره

محشى قطب الدين حنفى كى هـ يا بعض غايونكى هـ اقول هذا وهم فاسد وزعم كاسن لان ما تقدم عن
 حاشية العلامة قطب الدين الحنفى على شرح مختصر العقاية هو قوله من غير شك ولا مرية وقد قال هو
 فى كتاب الاعلام باعلام بيت الله الحرام وجرت عادة اهل الحرمين الشريفين باذخال اجنازهم المسجد
 الحرام والصلاة عليها عند باب الكعبة الشريفة وكذلك اهل المدينة يدخلون جنازهم المسجد
 النبوى ويقفون بها امام وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويصلون عليها فى الروضة الشريفة وهذا
 الامام الشافعى والامام مالك والامام احمد بن حنبل رضى الله عنهم دام الخفية فى الحرمين الشريفين
 فيقولون اولئك الائمة يجوزوا هذا الفضل العظيم لان مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضى
 الله عنه عدم جواز ادخال الميت المسجد وطالما تصفحت كتب الفتاوى وتفحصت عن رواية^{٥٠} ائمتنا
 بالجواز الى ان طفرت بعون الله تعالى برواية عن الامام ابى يوسف رضى الله عنه فى جواز ذلك و
 هى رواية عن ابى حنيفة رضى الله عنه ففرحت بها فرحا كثيرا كما فى طفرت بكثر عظيمه فلا تغفل
 عنها فانها من مهمات المسائل لاسيما لاهل الحرمين الشريفين فعرض عليها بالنواجد واعتد على ما
 افقت فى هذه المسئلة فقد ذكر علما ناضى الله عنهم ان كل قول قاله الامام ابى يوسف والامام محمد
 والامام زفر فهو رواية عن ابى حنيفة رضى الله عنه وحيث ثبتت هذه الرواية عن الامام ابى حنيفة
 رضى الله عنه نهى قول له وان كانت غير ظاهر الرواية فاخذنا بها تصحيحا العمل جدير ان الله^{٥١} حيزا
 بنه صلى الله عليه وسلم فى الحرمين الشريفين من صدرا لاسلام الى هذا العصر ولا نقول باثيم من
 سلف مع وجود المسوغ الصحيح وهى رواية عن المجتهد الذى نقله رضى الله عنه وقد رفع الى سؤال
 فى ذلك صورته ما توكله رضى الله عنكم فى مسئلة الصلاة على الميت فى المسجد الحرام المكي ومسجد النبي
 صلى الله عليه وسلم فى الروضة الشريفة هل يجوز للحنفى ادخال الميت اليهما والصلاة عليه فيهما كما هو
 عمل اهل الحرمين الشريفين قديما وحديثا وهو شأن السلف الصالح الى الآن ام لا يجوز ذلك لان

الصحيح من مذهب الجنيعة رضي الله عنه كراهية الصلاة على الميت في المسجد وعلى هذا نهى يائس
 فاعل ذلك وهل تؤمنون السلف الصالح على ادخالهم موتاهم الى مقابلة وجه النبي صلى الله عليه وسلم
 طلبا للبركة ومرحمة ثم ادخله الى الروضة الشريفة التي هي بنص الحديث الشريف روضة من يائس
 الجنة فيحرم الميت من دخولها ولا يدخل الى المسجد الحرام ولا يوضع على باب الكعبة منظر حاق بابيها
 المكروه فقال ويجرم من هذه البركات كلها ويأثم من ادخله مراطن هذه الرحمة والخير فتونا
 ماجورين اتابكم الله الجنة امين فكبت ماصورة اللهم وفقنا للصواب اعلم رحمنا الله وياك ان
 شرف المسجد الحرام وروضة النبي صلى الله عليه وسلم ونزول الرحمة فيهما على من حل بها امر واضح لا شك
 فيه ولا مرية تقتريه وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قد رآه أهل الحرمين الشريفين نظا
 اراءهم قديما وحديثا من صدر الاسلام الى الآن على ادخالهم موتاهم الى المسجد طلبا للمزيد التبرك
 والاسترحام ولم يبعد من علمنا بالبحرين الشريفين الشافعي من ذلك او الانكار على فاعله مع انه
 سائغ في مذهب غير الامام الجنيعة رضي الله عنه من الائمة المجتهدين رضي الله عنهم فلا تقدم على
 ثابته السلف الصالح فيما قبله طلبا لمزيد البركة والرحمة واختلاف الائمة رضي الله عنهم رحمة بخير
 للمقلد الاخذ بكلام مجتهد من المجتهدين في بعض المسائل وان خالف امامه رضي الله عنه ومع ذلك فقد
 وجدت نقلا صريحا في المحيط البرهاني عن الامام الشافعي ان في رواية عنه قوله مثل قول الامام الشافعي
 رضي الله عنه وصورة ما نقل وانما تكراه الصلاة على الميت في المسجد الجامع ومسجد الحمي عندنا وقال الشافعي
 لا تكراهه وعن ابى يوسف روايتان في رواية كما قال الامام الشافعي وفي رواية اذا كانت الجنازة خارج
 المسجد والامام والترم في المسجد لا تكراهه انتهى فترجح عندي ان يفتي بالحمي ازم من غير كراهية واستسحب على
 هذه الرواية واحسن الظن بالسلف الصالح وكفى بالامام ابى يوسف رحمه الله تدرة في انه لم يسأله
 فاعلمه ذلك وانفسه عانته فنفذ في مقتضى الحماسة بوعا ان الكراهية كراهية تدرك على شرف

الائمة العقیلی کما نقله عن الامام الزاهدی قالہ الفقیر قطب المذنب المحفی غفر الله ذنوبہ انتہی فانظر
 یا مرانا الزاهد الی ما قالہ ہذا القطب المحفی وتحسن ظنہ بالسلف الصالح وحملہ عمل اہل الحرمین
 الشریفین علی محمل حسن ہذا هو الاثنی بالکاملین من العلماء الماہرین فان قد بہ ولا تجتمع الجمادین
قوله کثرت جماعتک باعث میت کو زیادتی رحمت و برکت اور نماز پڑھنے والوں کو ثواب اجر اس وقت ملتا
 کہ وہ جماعت شرع میں مشروع ہو الخ **اقول** منشأ هذا الاعتراض عدم الاطلاع علی مسائل ^ج **الجفتیہ**
 قال فی رد المحتار لو اعيدت صلاة الجنازة لو قتت نفلا مکروها ط انتہی وقال فی حاشیہ مر فی الغلا
 ان الکراهۃ لا تنافی الثواب انتہی فیحصل الثواب باعادة الصلاة علی الجنازة ولو كانت الاعادة
 مکروهة لان الصلوة نفسہا کما فی رد المحتار سبب موضوع للثواب انتہی بل یحصل للبعید مع
 الجماعة ثواب الجماعة وفضلہا ایضا اذ غایۃ ما یقال ان هذه الجماعة مکروهة وهی لا تنافی
 الثواب قال فی الدر المختار عن النهر صلی خلف فاسق و مبتدع نال فضل الجماعة انتہی **قوله**
 اور شافعیہ کے پاس جو شخص کہ اول بار نماز جنازہ پڑھ چکا ہی دوبارہ نماز جنازہ امام ہو کر پڑھنا
 اجر و ثواب بھی نہیں مذہب صحیح پر **اقول** هذا انما هو فی زعمک الفاسد و وہمک الکاسد
 و اما عند الشافعیۃ یحصل ایضا باعادة الصلاة علی الجنازة ثواب من حیث کون المعاد نفلا قال
 فی التحفۃ لعمرو لو اعادها اری صلاة الجنازة صحت و وقعت نفلا کما فی المجموع انتہی وقال الشروانی یعنی
 یحصل لرد ثواب النفل بان لم یحصل لہ ثواب الاعادة کو دی انتہی **قوله** عادت اہل حرمین جو میت کو
 حرمین شریف میں دیکھ کر نماز پڑھتے ہین الخ **اقول** هذا اعتراض من مولانا العلا المہکری علی
 اہل الحرمین الشریفین و الحال انہ یستحسن العلماء الماہرون عادة اہل الحرمین الشریفین تراثہم
 وقد تقدم الکلام فیہ مستوفی و سببی ایض **قوله** ایک فعل جائز کے لئے امام شافعی کی تقلید کرنا کہ
 وہ فعل امام ابوحنیفہ کے پاس غیر جائز ہے ویسے فعل میں حنفیہ امام شافعی کی تقلید کرنے میں

بی شک حرج ہے **اقول** مولانا کلامک هذا کلام عجیب بضحک علیہ ادنی طلبۃ العلوم لانه
 عکس المعروف فی باب تقلید المقال مذہب آخر اذا الغرض من التقليد دفع الحجج عنه لانه اذا كان
 الامر غیر جائز فی مذہبہ وجائز فی مذہب غیرہ یقلد مذہب غیرہ دفعا للحجج عنه علی انه
 لا خلاف فی جواز الصلوة من غیر کراهة علی المیت فی المسجد الحرام قال العلامة المنلا علی القاری فی نسج
 الموطن ونبغی ان لا یكون خلاف فی المسجد الحرام وهو مریض للجماعة والجمعة وصلوة العیدین الکسوف
 والاسستقاء وصلوة الجنائز و هذا احد وجوه اطلاق المساجد علیہ بصیغة الجمع فی قوله سبحانه
 انما یمر مساجدا لله من امن بالله وقبیل لعظمته ظاهرا وباطنا ولا ینہ قیلة المساجد ولا ینہ جماعات
 کلہا مساجد انتهى قال ابو البقاء فی مسئلة الصلوة علی الجنائز فی المسجد الحرام اعلم ان المسجد
 الحرام حکمہ متأثر لغيره من المساجد لانساعہ وکونه وضع لساائر الطاعات من الصلوة المكتوبة
 والجمعة والعیدین، والکسوف الجنائز ولہ یزول علی هذا الخلف عن السلف من لدن رسول الله صلی
 الله علیہ وسلم الی یومنا هذا یصلی علی الجنائز فی المسجد الحرام مع توفیر العلماء العالمین المتقدمین
 ولہ یقل عن النبی صلی الله علیہ وسلم ولا عن الصحابة والتابعین انہم صلوا علی جنازة خارج المسجد الحرام
 ولہ یقل انه کان ثم صلی یصلی فیہ علی الجنائز انتهى قوله خداوند ایہ کیا علم و فہم و در کیا ایات
 ہی میں حیران ہوں **اقول** نعمہ هذا علم ای علم و فہم ای فہم و لیاة ای لیاة و کیف لا یحیر من فی
 طبیعتہ عبادة ای عبادة فی فہم تحقیقات و تدقیقات من فی طبیعتہ ذکاة ای ذکاة فیرید
 مولانا الزاہد مجتہد التحدید اصلاح ما فی عمدة الفتوی من المفاسد و لنعمہ ما قبلہ و لایصلح
 العصار ما افسد الدہر **قوله** نکلہ وہ اس عبارت کے خود موجود ہیں **اقول** من قال انه مرجع
 تلك العبارة **قوله** اسکو کجنا الفین امی بے سمجھی سے عجیب عمدة الفتوی کے طرف نسبت کئے **اقول** هذا
 ہذا بیان ای ہذا بیان لانہ قال فی سبب اشاعة الفتوی ان صاحب عمدة الفتوی یقل انہ صلی علی الامام

الى خيفة ربه الله ست مرات وعلى قبره الى عشرين يوما وان المراد منه الدعاء وهذا التناوب محل مخالف
 لمنطوق اللفظ فلا يقبل انتهى تعريفا فليس لمولا نا الزاهد استعداد وقدرة على فهم العبادات الهية السهلة
 حق الفهم فكيف يقدر على فهم العبادات العربية الصعبة في هذا بمثل هذه البيانات التي تدل على
 خلل في العقل قوله يا محمد غرض هو كالمخلوق كود هو كاديين اقول هذا يا مولا نا الزاهد انما
 هو دأبك وعادتك فكم من تمويهات في كلامك الشريف وكم من هذه البيانات في لسانك المنيف فانت
 لا تصغي الى العوالب بل تغضب على من هو على الحق وتحاطبه بسوء الخطاب سلمك الله من مثل هذا القبا
 ووفقك الى استماع النصائح قوله هم منطوق كما معنى لغات معلوك كراتي هين اقول ليس لمولا نا الزاهد
 الذي هو محقق مسائل الحنفية والشافعية خبر ببحث المنطوق والفهوم المذكور في اصول الفقه ولهذا ^{الطلب}
 معنى المنطوق من كتب اللغات فو عجا على هذا الجهل المركب قال المحلى في شرح جمع الجوامع المنطوق و
 للفهوم اى هذا مجتمعا المنطوق ما اى معنى دل عليه اللفظ في محل النطق انتهى قوله ارب طلب بك
 محمد هو كانه يتناوب مضمون فقط كى يا معاني لفظ كى مخالف على الخ اقول هذا غلط منشأ عدم الاطماع
 على بحث المنطوق والفهوم اذ لا يكون منطوق اللفظ معناه مطلقا كما لا يكون مفهوما اللفظ معناه مطلقا
 فانهم فان فهمك قد تصرعن ادراك مسائل الفقه فضلا عن ادراك مسائل اصوله قوله ازردي
 لغات كى معنى صل كادعاء هي اوردجى معاني هين اقول وان كان معنى الصلاة لفظ الدعاء الا لا يستجيب
 في هذه الافعال المشهورة هو الظاهر في عبادة السيد على لانها منطوق لفظ الصلاة من حيث الشرح فافهم
 قوله بس معنى لغوى بهان صادق انا هي اسئلة دعا كما مضى كى اقول هذا بعيد جدا لانه خلاف
 الظاهر المتبادر من لفظه وصى عليه ست مرات ولم يقدر على دفعه الى العصر لكثرة الزحام قال في الله
 المختار وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على الجاشي لغوية انتهى وكتب العلامة الشامي ما نصه قوله
 لغوية اى المراد بها مجرد الدعاء وهو بعيد انتهى قوله هم تسليم كى كى حتى بارناز جازاه برطه

على
 من الفهوم اى
 دل على الفقه
 على المنطق
 شرح جمع الجوامع

اقول بل هو المتعين قوله هي خفيه كواس سے کیا الزام ہو سکتا ہی **الح** **اقول** لا فاذا الاحاجة الى
التاويل فثبت ما ذكرني سبب اشاعة الفتوى فلا قدرة لمولا نا الزاهد على اصلاح ما في عمدة الفتوى
من المفسد الا انه حصل لمولا نا هدية من صاحب عمدة الفتوى قد ارسلها اليه من يتكلم وقد كافا
بارسال طريقة الهدى اليه الا انه ما استحسنها كما اخبرني بهذا الخبر من اثنى به وهذا ليس بعجيب
لان مولا نا هدى في طريقة الهدى **قوله** جواب اول ليس بدوزك قيد اسئله هو كما لك جرق جرق
اقول هذا محض تكلف ولعمري ما قيل الغرقي يثبت بالحشيش **قوله** جواب دوسرا جن لو ك کے مبد
میں تکرار نا واجب نماز ہے وہ گنہگار ہے ہونگے **اقول** فاذا الاحاجة الى التاويل الذي ذكره صاحب عمدة
الفتوى ثبت ما ذكرني سبب اشاعة الفتوى **قوله** او ربما نوتنا زجنا زه مين خفيه اس نماز میں
کچھ شریک نہیں ہوئے خارج رہ گئے **اقول** ہا تو بربا نکر ان کتہ صادقین بل الظا ہر اشترک
بعض الخفية في اعادة الصلاة على ان حيفة رحمه الله طلبا للمزيد الثواب لجملة ثبت اعادة الصلاة
الى حيفة رحمه الله وهو المطلوب **قوله** پر خفيه كواس سے کیا الزام ہی **اقول** لا الزام علیہم ولو علی
تقدیر اشترک بعض الخفية في اعادة الصلاة عليه رحمه الله اذا اعادة جائزة عند الخفية ولو كانت
مكرهة على ان الكراهة تندفع بتقليد الشافعية فتأمل **قوله** اور ہا ك سے امام ہام رضی اللہ عنہ
كے مذهب میں **اقول** دكذا في مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه تجوز الصلاة على جنازة دفنة
واحدة الا ان افراد الصلاة على كل واحد افضل كما هو مذكور في كتب الشافعية **قوله** ہا ن مشہر سبب
اشاعة فتوى كا اور انكے پیشواؤن كا اعتراض خفيه پر اس وقت ہوتا اگر شافعية كوئی صحیح حد سے یہ بات
ثابت کرتے ہوتے **الح** **اقول** هذا من جملة العدايات التي هدى بها مولا نا في طريقة الهدى لان الذي
ذكرني سبب اشاعة الفتوى ان العلامة العيني ادل صلاته صلى الله عليه وسلم على خرقه رضي الله عن سبعين
خرق تباويلين احد هما الصلاة على سبعين ميتا والثاني الدعاء فلما كان التاويل الاول مضرا على صاحب

عمدة الفتوى فی واقعة الصلاة علی ابن حنیفة رضی اللہ عنہ ترکہ اذا علی هذا التاویل تكون الصلوة علی
ابن حنیفة روم شرعیة) واختار التاویل الثاني وهو ان یصل یسبح یسبح هنا فخذ الکلام بحسب لا اعتراض به
علی الحنفیة اصلا فتوهم ذلك من سوء الفهم **قوله** یدرؤنا فیه ثابت کرہین سکتہ **اقول** لاحاق
الی اثبات ذلك **قوله** یدرؤنا ہی اعتراض حنفیہ پر کیون کرتے ہیں **اقول** لیس فی سراج الفتوی لا
فی سبب اشاعة الفتوی اعتراض علی السادة الحنفیة فاذا غرض مولانا الزاهد بمثل هذه التهمة غرض
العوام الذین ہم کالانعام علی سبب شتم السادة الشافعیة **قوله** بهلا جابہم ایکے پیشواؤں سے
پوچھتے ہیں نبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ستر بار حضرت حمزہ رضہ پر ناز کیوں پڑھے پچھتا رہا یا انتی بار
کیون نہیں پڑھے **الحاقول** لافائدة بمثل هذا الکلام اذ یسوغ مثله فی صورة الصلح علی حمزہ رضہ
انقص من سبعین او ازید منه **قوله** جواب دوسرا ہم ایکے پیشواؤں سے یہ بھی پوچھتے ہیں جب
انحضرت صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم کا حضرت حمزہ پر ستر بار ناز پڑھنا ایکے پاس ثابت ہے تو **الحاقول**
هذا غلط منشأہ عدم الاطلاع علی کتب الشافعیة اذ لیس ثبت عندهم صلاتہ صلی اللہ علیہ وسلم علی حمزہ
سبعین مرة فلذا الجوز عند ہم الصلاة علی الشهداء قال فی المغنی ولا یغسل الشہید ولا یصل علیہ ای
یحرم ان لہ صلی بنص القرآن ولما روی البخاری عن جابر ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم امر فی قتله احد
بدفنه ثم بد ما ثم ولم یغسلوا ولم یصل علیہم قال الامام الشافعی رضی اللہ عنہ جاءت الاحادیث من
وجہ متواترة انه لم یصل علیہم واما حدیث انه صلی علیہم عشر عشر وفي کل عشرة حمزة حتی صلی علیہ
سبعین صلاة فضعیف خطأ قال الشافعی یبغی لمن رواه ان یسبح علی نفسه اھا انتہی **قوله** یہ کیا
بی معنی گفتگو ہے اہل علم خوب سمجھ سکتے ہیں **اقول** لیس ثبت عند الشافعیة صلاتہ صلی اللہ علیہ
علی حمزہ رضی اللہ عنہ سبعین مرة فلذا ذکر مولانا العلامة محمد دَام فیضہ فی سراج الفتوی عن الامام
النووی وغیرہ انہ لا متن الاعادة علیہ لم یصل علیہ الا انہ یجوز لہ الاعادة فہذا کلام بحسب موافق لما

فی کتب السادة الشافعية كما تقدم ذلك مراراً قوله ج بنی صلی اللہ علیہ و آلہ وسلم حضرت حمزة پر
 ستر بار ناز پڑھنے کے خود قائل ہو کر اقول لریقل صاحب السراج ولا صاحب الاشاعة ان النبی صلی
 اللہ علیہ وسلم صلی علی حمزہ رضی اللہ عنہ سبعین مرة علی سبیل الاستدلال بل حکم فی سبب اشاعة
 الفتوی معترضاً علی صاحب عہد الفتوی حیث استدلل بما اوله العینی فی الصلاة علی حمزة رضی اللہ عنہ
 سبعین مرة دفعا عما یرد علی الحنفیة بان اختیاره التأویل الثاني فی واقعة الصلاة علی الامام ابن حنيفة
 رضی اللہ عنہ لا یصحیح فأنهم فانهم لم یکن قد قصر قولہ در پردہ حنفیہ پر اعتراض کرنا اور وہ یہ کہ
اقول لا یکن هذا اعتراض علی الائمة السادة الحنفیة رضی اللہ تعالیٰ عنہم نعم یکن ذلك اعتراضاً
 علی صاحب عہد الفتوی قوله اور خود مجیب صاحب الکتب ہیں اور اول پڑھا ہوا شخص ہر پڑھنا اگرچہ
 مسنون نہیں کہنا بالکل شرم کی بات ہی الخ **اقول** یا مولانا الزا ہذا اعتراضک هذا الیس اعتراضاً
 علی مولانا الجیب دام فیضہ بل هو اعتراض علی الائمة السادة الشافعية لان الجیب یأخذ من قولہم
 فی باب إعادة الصلاة علی اللیت القول الصحیح وهو عدم ندب لا إعادة فان اعادها صارت نقلاً
 علی ان اعتراضک انما یرجیہ علی الائمة الشافعية رضی اللہ عنہم اذ اجزموا بان النبی صلی اللہ علیہ وسلم
 صلی علی حمزة رضی اللہ عنہ سبعین مرة و لیس الامر کذا بل لا تجوز الصلاة عندهم علی الشہداء کما تقدم
 قوله جب شافعیہ اس کے مسنونہ کے قائل نہیں ہوں **اقول** لکن الحنفیة قوله اور اعتراض
 مذہب حنفیہ پر کرنا سوای بی ادبی کے اور کیا ہی **اقول** لم یقع الاعتراض علی الائمة الحنفیة
 لانی سراج الفتوی ولا فی سبب اشاعة الفتوی فدعوی ذلك باطلہ بل ہی کذب محض قال اللہ تعالیٰ
 الا لعنة اللہ علی الکاذبین نعم وقع الاعتراض علی صاحب عہد الفتوی فی بعض مسئلہ الا لہ بأسخ لہ
 و هذا شأن المغالی هذا یعترض علی ذاک و ذاک یعترض علی هذا فی بعض مسئلہ الا لہ بأسخ لہ
 ولا یلزم منه الاعتراض علی ائمتہم الحنفیة و الشافعية قوله اور امام ہمام امام اعظم رضی اللہ

كنه جنابك يا كمين شافعي مذهبي علماء كني بيه ادبي كرمينكي عادت قديم الايام من جلي اريهم اقول
 هذا كلام باطل لا دليل له بل الاجلاء من الائمة الشافعية كالعلامة ابن حجر رحمه الله والعلامة
 السيوطي ورضي عنهما مناقب الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه كتبنا كثيرا في توفيرا شهيرة قوله
 جيسا كه فقال بد اقول وبد خصال اقول يا مولانا ليس الفقهاء رحمهم الله سبي الاقوال والنخصال
 بل انت سبي الاقوال والنخصال والانفعال فامسك لسانك وتلك عن مثل هذا الكلام في حضرت الائمة
 الاعلام فما حقيقتك بالنسبة اليهم وهل لك قدرة على اطالة اللسان في حقهم فبسبب طاعة اللسان
 في حضرات الائمة الاعيان حرمت بركة العلم اي حرمان وصارت حالك اسوء من حال ادني طلباء الزمان
 فاسمع ما نذكره من احوال الفقهاء عن الائمة الكبار الاجلاء الجبال فهو رحمه الله من اجلاء الائمة
 يفخر به هذه الامة مثال في مختصر طبقات السبكي عبد الله بن احمد بن عبد الله الامام الزاهد الجليل
 الفقهاء المروزي احد ائمة الرومين شيخ خراسان كان احد ائمة الفروصين على المعاني الدقيقة
 فادرس لا يشق عبارته ابتداء التعلم وهو ابن ثلاثين سنة بعد ان مهر في صناعة الاقوال ففقه على
 الشيخ ابي زيد وساد اهل زمانه وتخرجت بد الائمة وانتشرت طريقته وهي امن الطرق واكثرها
 تحقيقا وكان رجلا صالحا ورعا انتهى وقال العلامة الاسنوي رحمه الله في طبقات الفقهاء الشافعية
 ابر بكر عبد الله بن احمد بن عبد الله المروزي المعروف بالفقهاء شيخ المروزي للعلماء من علمه ايراد
 اصداق ومن قلمه ووجهه انواع وانوار ونوا العوارف والمعارف والطائف والطوائف والاصحاب
 الذين انتشروا في الافاق وضاعت عن اصنافهم بطون الاوراق كان في ابتداء امره يعمل الاقوال
 ويرجع في صناعتها حتى عمل فقلا بمفتاحه وزنه اربع جبات فلما اتى عليه ثلثون سنة اشتغل بالفقه
 حتى صار وحيد زمانه فقها وحفظا ورزقا وهدا ومرعا دقيق النظر ثائب الفهم مصيبا في الاستنباط
 والتحريج وله في الفقه وغيره من الاثار ما ليس لغيره رحلت اليه الطلبة من البلاد فخرجوا به

وصاروا أئمة انتهى ثم قال قال القاضي حسين كان الفقهاء في كثير من الأوقات في الدور يقع
 عليه البكاء ثم يرفع راسه ويقول ما أغفلنا عما يراونا أخذ رحمه الله عن جماعة ولكن تخرج بابن
 زيد المروزي سمع الحديث ورحل إليه وحدثنا آخر عمره وأمل وتوفي في جمادى الآخرة سنة سبع
 عشرة وأربع مائة وعمره تسعون سنة ذكره ابن الصلاح وشرح التلخيص والفروع وهما قليلا يابغا
 الناس وقد ظفرت بهما انتهى وقال ابن خلكان في تاريخه أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله
 الفقيه الشافعي المعروف بالفقهاء المروزي كان وحيد زمانه فقها وحفظا ودورا وزهدا وله في
 مذهب الإمام الشافعي من الآثار ما ليس لغيره من إبناء عصره وتاريخه كلها جديدة والزمان لا يذوق
 واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به منهم الشيخ أبو علي السجعي والقاضي حسين بن محمد وقد تقدم
 ذكرهما والشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى وغيرهم وكل ^{أحد}
 من هؤلاء صار أئمة بعده اليه ولهم التصانيف النافذة ونشروا علمه في البلاد وأخذ عنهم
 أئمة كبار أيضا انتهى وقال في الفتاوى الصغية والصلاة التي صلاها الفقهاء لم تكن على وجه
 التعصب لأنه كان من الأئمة الأعلام لكن كان وجه صلاته أن متعصبي الحنفية كفروا بالشافعية
 وقالوا بفساد صلاتهم بسبب رفع اليدين حتى حملوا والى خراسان على قتالهم ودفن الفقهاء هذه
 الفتنه بالصلاة مرتين على كلا المذهبين مراعى على الشرط والادكان فقط فانكفوا إلى عن
 قتل المسلمين انتهى تعريفا بل الفقهاء رحمه الله لم يصل تلك الصلاة باختلاف عهد أبلي وقع الاتفاق
 على أن يصل بين يدي والى خراسان السلطان محمود ركنان على مذهب الإمام الشافعي مقتصران
 على ما يجوز الشافعي ودنه فيهما وركعتان على مذهب الإمام أبي حنيفة كذا في فقه راجد من
 العلماء الذين اجتمعوا هناك على صلاته كذا في فصل الفقهاء رحمه الله ركنين كذا في مذهب
 الإمام الشافعي وركعتان كذا في مذهب الإمام أبي حنيفة وبعده جرى ما جرى قال الدميري

في حيرة الجوان ان السلطان المذكور السلطان محمود بن سبكتكين كان خفي المذهب كان
 مولعا بعلم الحديث وكان يسمع عنده الحديث وكان يسأل عن معناه فيجد اكثره موافقا لمذهب
 الامام الشافعي رحمه الله فجع فقهاء المذهبين والتمس منهم الكلام في ترجيح احد المذهبين
 فوقع الاتفاق على ان يصلى بين يديه ركعتان على مذهب الامام الشافعي ثم على مذهب
 الامام ابي حنيفة ركعتان فينظر السلطان الى ذلك ويختار الاحسن فضلى القفال الى اخره انتهى
 وكيف ساء الظن به رحمه الله وهو من افضل علماء زمانه علماء فقهاء وزهدا وورعا قال الامام
 الألباني في مرآة الجنان قال ناصر العري لم يكن في زمانه (القفال رحمه الله) افقه منه ولا يكون
 بعده كمن نقول انه ملك في صورة آدمي انتهى قوله اورد البيهقي وورد ارقطى وغيره في كياه
اقول البيهقي والدارقطني من علماء الحديث فهم يرجحون من الاحاديث ومعاينها ما ترجح
 عندهم فاي شناعة عليهم في ذلك فتادب في حضرة تهم لكيلا تنتقم سبوء الانتقام قوله
 يجب على العام وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين
اقول نعم يجب ذلك الا انه يجوز تقليد المقلد لمذهب اخر وهو لا ينافي ذلك الالتزام لا
 في التقليد التزام مذهب معين ايضا فتأمل قوله قال في البحر والعجب كيف يختارون خلاف
 ظاهر المذهب صرح انه واجب الاتباع على مقلدي ابي حنيفة **اقول** نعم تكون الفترى على
 ظاهر الرواية الا اللهم خربوا الافناء بغير ظاهرها الرواية في بعض المواضع منع انه لا تعلق لهذا
 الكلام بهذا المقام لانه من متعلقات مسألة المفقود وفيها بحث طويل وقد ذكره الشامي في رد
 المحتار في كتاب المفقود قوله باق برأيي انه ان شاء الله تعالى **اقول** بعون الله تعالى وفضله و
 بركة دعاء الاساتذة نحن نتكلم عليه تكلمنا بليغا فان زدنا وان عدت عدنا يقول
 الفقير الى الله ابو محمد الشافعي المدرسي احد تلامذة مولانا العلامة العارف بالله الشيخ

يوسف بن قادر أحمد الخفي مذهبها، والقادري مشرباً، والاماطني مولداً، والمدراسي مرسداً،
 قدس سره، وقد وقع الفراغ من تبييض هذه الرسالة الشريفة، والجمالة المنيغة، التي جرت
 من التحقيقات غاياتها، ومن التدقيقات نهاياتها، ولا يقبلها إلا الافاضل ولا ينقصها إلا الاذلاء
 ضحوة يوم الخميس الحادي عشر من رمضان المبارك ١٢٦٠ سنة وعشرين وثلاثمائة بعد الألف
 من الهجرة النبوية، على صاحبها افضل الصلوات وامنن التحية، ولتختم رسالتنا هذه بقصيدة
 مسماة بحبة الواجد في صفه الزاهد.

* أَكَايَهُ الْإِخْوَانُ فَاسْتَمِعُوا لِمَا * أَحَاكِيهِ شَوْقًا مِنْ غَرَائِبِ قِصَّةِ *
 * تَرِيدُ ذَوَابِهِ عِلْمًا وَكُهُمًا وَحِكْمَةً * لِمَا فِيهِ مِنْ أَظْهَارِ حِكْمَةِ الشَّرِيعَةِ *
 * قَلَمًا بَدَأَ الْإِفْتَاءَ مِنْ عِنْدِ شَيْخِنَا أَلِ * مَسْنَى بِحَمْدِ جَلِيلِ الْمَكَاتِ *
 * بِأَنَّ الصَّلَاةَ جَائِزَةٌ تَكْرَاهَا * عَلَى مَيِّتٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ *
 * تَكُونُ صَلَاةٌ تَدَاعِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ * مَنَادِيٍّ عِنْدَ الْكُلِّ مِنْ غَيْرِ شُبُهَةٍ *
 * تَجُوزُ لِأَخَانٍ عَلَى تَقْلِيدِهِمْ * إِعَادَتُهَا أَيْضًا بَعْدَ كَرَاهَتِهَا *
 * تَقِيظُ مَوْلَانَا الَّذِي هُوَ زَاهِدٌ * بِهِ بَلْ غَدَا مِنْ مُتَكِرِيهِ يَشْكُهُ *
 * فَالْتَفَرَّدَ أَمُفْصِحَاتُ هَدْيِ * فَكَانَ بِذَلِكَ الرَّدِّ حَاطِبُ لَيْلَةٍ *
 * لِهَذَا انْتَصَبْنَا فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي * مَوَاضِعَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِحُسْبَةِ *
 * صَرَفْنَا عَيْنَانَا عَنْ مَوَاضِعِ جَمَّةٍ * فُحَاةَ تَضْيِيعِ لَوْفَاتِ فِرْصَةٍ *
 * كَذَلِكَ إِنْ عَادَتِ سَادَاتُ دِينِنَا * أَوْ تَهَلَّ مِنْهُمْ رَاحِدٌ فِي قَضِيَّتِهِ *
 * يَرُدُّ عَلَيْهِ الْغَيْرُ لَا عَمَلَهُ يَسْكُتُ * رِعَايَةً حَتَّى يَأْتِيَ مِنْ جَبِيلِهِ *
 * فَلَيْسَ شَرَأِي فِي مُحَبَّةِ دِينِنَا * مُحَبَّةُ أَخْبَابٍ كَذَلِكَ مِلَّةُ *

* نَعَمَّائِهِ مِمَّا بِهِ فَأَقْ شَرَعْنَا * عَلَى شَيْخٍ أَعْيَارٍ بِحُسْنِ مَزِينَةٍ *
 * إِذَا ثَبَتَ الْعُدَّةَ وَالْجُوزَ رَدْنَا * عَلَى الرَّاهِدِ الشَّهْرَ يُقْبَلُ صَنِيعِي *
 * إِلَى زَاهِدِي الْهَدْيِ لِأَجْلِ مَوَدَّتِي * سَلَامًا تَمِيمًا لَا يُقَابِلُ الْأَجَبَةَ *
 * عَلَيْهِ سَلَامٌ مِنْ سَلَامٍ لَا نَشُ * مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَادِلِينَ بِحِرَاةٍ *
 * وَيَتَّقِي عَلَى كُلِّ الْمَنَابِرِ ظَاهِرًا * لِيُخَذِّرَ بَخْرَانٍ بِأَنْوَاعِ كَلِمَةٍ *
 * فَبِأَنِّي بَعْرِضُ الْخَالِفِ مُفَصِّحًا * وَإِنْ كَانَ مَعْمُورًا بِفَضْلِ وَرَثَتِهِ *
 * بَلَى أَقْدَعًا فِي طَعْنٍ مَنْ كَانَ مُنْكَرًا * بِإِظْهَارِ مَا فِي رَأْيِهِ مِنْ خَطِيئَةٍ *
 * فَلَيْسَ لَهُ خَوْفٌ عَلَى كَوْمٍ لَا سِمٍ * وَلَيْسَ لَهُ شَوْقٌ إِلَى وَصْفٍ مِلْحَةٍ *
 * وَأَوْصَانُهُ تَزِدُّ أَدْعُنَ حَدِيدَنَا * فَلَا شَاعِرَ نَفْسًا دَهَا بِلَاغَتِهِ *
 * فَنَاقِيَةٌ مَقْصُودِي نَهَايَةً وَدَو * يَكُونُ بِهِ عِرْضِي مَقْصُودًا بَعِيدًا *
 * أَلَا أَيُّهَا الْأَجْبَابُ مَنَا إِلَيْكُمْ * سَلَامٌ جَمِيلٌ مَعَ جَزِيلِ تَحِيَّةٍ *
 * أَبَانَ لَكُمْ ضَوْءَ السِّرَاجِ حَمِيصٍ مَا * عِنْدَ أَفِي طَرِيقِ الْأَعْوَجَاجِ يُلْغَتِهِ *
 * فَنَمُشُونَ فِي ضَوْءِ السِّرَاجِ نَائِلُهُ * أَمَانٌ لَكُمْ عَنْ كُلِّ اسْتَبَابٍ زَلَّتِهِ *
 * فَمَنْ يَسْتَضِيءُ بِالصُّوَّةِ قَدْ نَارَ الْهَدْيِ * وَأَنْكَرَ مَنْ فِي عَيْنِهِ تَنَوُّعُ عِلْمَتِهِ *
 * صَلَاةٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى أَفْضَلِ الْوَرَى * مُحَمَّدٍ الْحَمْدُ فِي كُلِّ حَقْلَةٍ *
 * وَالْوَاصِحَابِ وَوَرَاثِ وَبَيْنِهِ * مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكَامِلِينَ الْأَجِلَّةِ *
 * لَكَ الْحَمْدُ يَا اللَّهَ مُحَمَّدًا مُوَافِيًا * لِنِعْمَتِكَ الْعُظْمَى بِغَيْرِ نِهَايَةٍ *

خاتمه في وجهه ناليف رسالتنا هذه بالعربية مع ان سراج الفتوى وعمدة الفتوى وسبب اشاعة

سراج الفتوى وطريقة الهدى بالهندية الاول عدم مهارتي في التجويات الهندية فان اعنت رسالتنا

